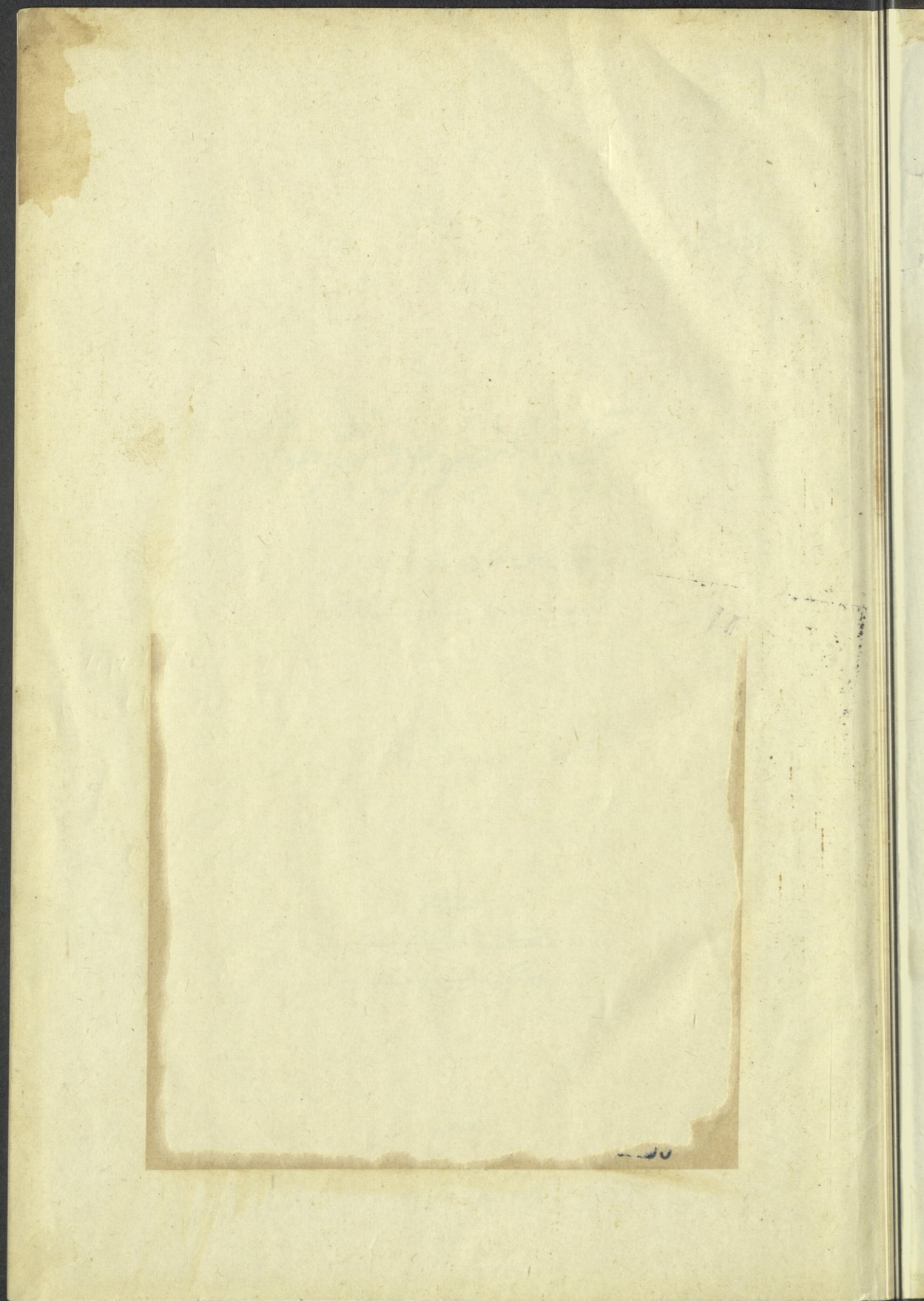
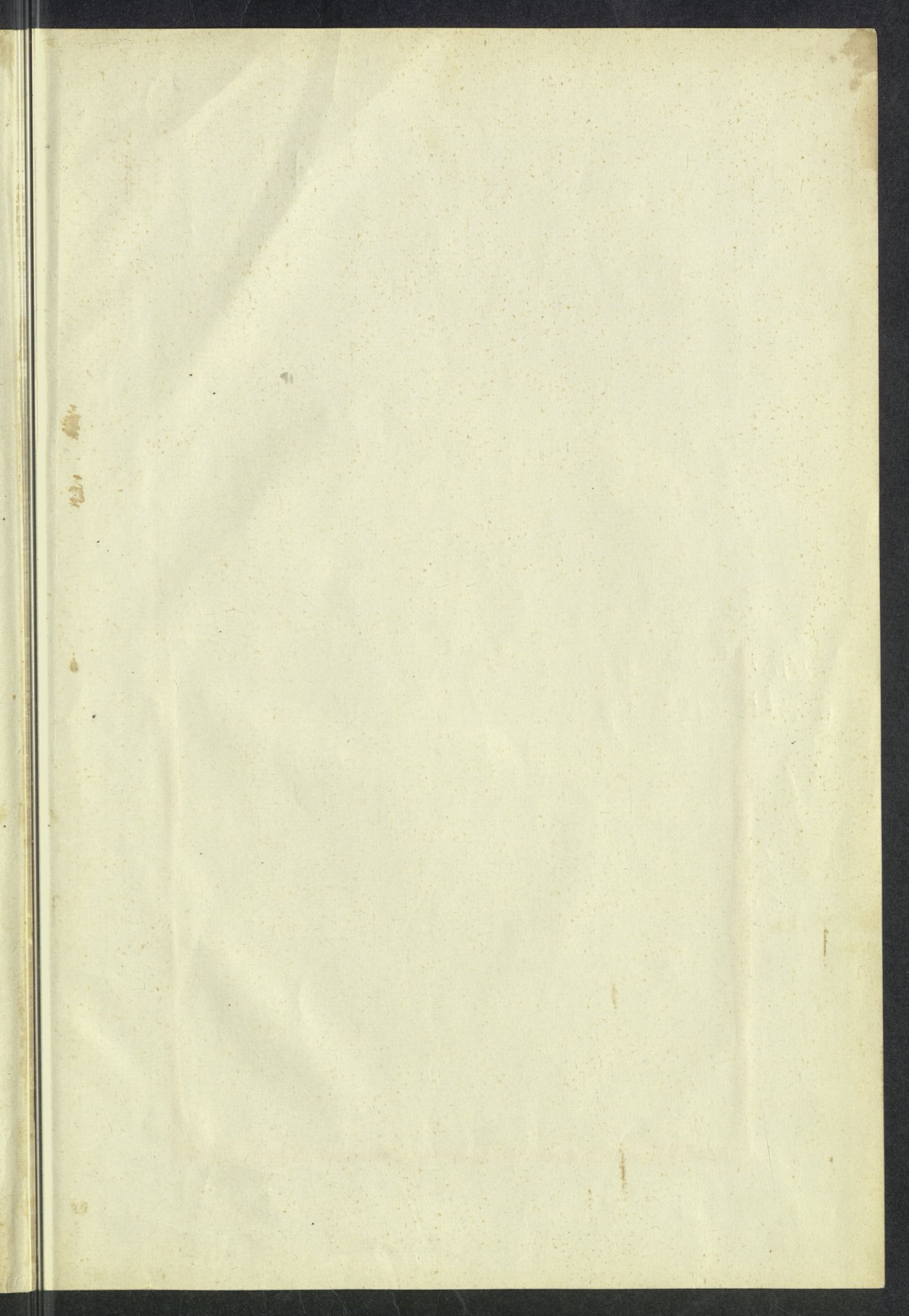


مارون

تحقيق النصوص ونشرها

تجريد صحاح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٧





492.717
H334A
C.1

عبد السلام هارون

تحقيق النصوص ونشرها

أول كتاب عربي يظهر في هذا الفن
يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته

[الطبعة الأولى]

الناشر

مكتبة الخزانة بمصر

ومكتبة الميثاق ببغداد

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م

١١٢١
١١٢٢
١١٢٣

تاريخ التاليف



لغة في علم الحساب

من تأليف
دكتور
[Name]

[Name]

مكتبة
جامعة القاهرة
القاهرة

مكتبة
جامعة القاهرة

٥٥٧٦٩ - ٥٥٧٦٨

إهداء

إلى ذكرى هؤلاء العلماء المحققين :

أحمد تيمور باشا

أحمد زكي باشا

محمد محمود الشنقيطي

كانوا سدة هذه الثقافة العربية الخالدة

وعاشوا حياتهم في سبيل صونها ورعايتها

والله اعلم

رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْكَائِبَةِ رَحْمَةً رَافِعَةً

لِشَاوِءِ رَحْمَةِ رَافِعَةٍ

لِشَاوِءِ رَحْمَةِ رَافِعَةٍ

رَحْمَتُهُمَا رَافِعَةٌ رَافِعَةٌ

قَالَ لَكَ قَبِيحًا قَالَتْ لَكَ قَالَتْ لَكَ قَالَتْ لَكَ

لَقَدْ لَقِيَ لَقِيَ لَقِيَ لَقِيَ لَقِيَ لَقِيَ لَقِيَ لَقِيَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا التراث الضخم الذى آل إلينا من أسلافنا صانعى الثقافة الإسلامية العربية ، جدير بأن نقف أمامه وقفة الإكبار والإجلال ، ثم نسمو برءوسنا فى اعتزاز وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء .

إن هذه الصيحات التى يرددها دعاة الاستعمار الثقافى ييغون بها أن ننبد هذا التراث ونطرحه وراءنا ظهرياً ، صيحةٌ فى واد . وكم لهم من محاولات يائسة يدورون بها ذات اليمين وذات الشمال كى يهدموا هذا الصرح ، ولكن تلك المحاولات لم تجد لها صدًى إلا عند من أمكنهم أن يُضفوا على أنفسهم ظل الاستعباد الثقافى من ضعاف القلوب ، وأرقاء التفكير .

حاولوا أن يقضوا على الكتابة العربية ليقطعوا ما بين حاضر العرب وماضيهـم وألحوا فى ذلك إلحاحاً متواصلاً فباءوا من بعد ذلك بالفشل ، وجهدوا أن يحاربوا اللغة الفصيحة فنادوا أن ندع أهم خصيصة من خصائص العربية فنلغى إعراب الكلمات لأن ذلك عبء ناءت به — فيما يزعمون — بعد القرون قرون ! حاولوا ذلك فعادوا فى خزى تعلوهم الخيبة !

أرادونا على أن نتخلص من مقاييس اللغة ومعاييرها فنقولها فوضى بلا نظام ، فلم يستطيعوا أن يقسرونا على ذلك ، وهم فيما بين ذلك يحاولون أن يضعوا من ثقتنا فى هذا التراث الضخم ، فلا يزالون يوجهون إليه المطاعن والمثالب ويهوتون من شأنه تهوينا .

إن كل فكرة علمية جديرة بالاحترام ، ولكن الفكرة المغرضة التي يبعثها الشر أو المنفعة الشخصية الصرفة ، فكرة لا تستحق الاحترام ، بل يجب مناهضتها والقيام في وجهها . أرادوا كثيراً فسمعنا وقرأنا كثيراً ، ولكن ثقافتنا الإسلامية العربية ليست من الهون بحيث تحنى الرأس لأمثال هذا الضعف المتخاذل . فالشكر الصادق لهؤلاء القوم الذين أيقظوا فينا ذلك الشعور بالعزة ، ووجهونا أن نفتح عيوننا على تلك الكنوز التي تكشفت لنا ولا تزال تتكشف . وما أجدرنا — نحن القومة على الثقافة العربية — أن نهض بعبء نشر ذلك التراث وتجليته ، ليكون ذلك وفاءً لعلمائنا ، ووفاءً لأنفسنا وأبنائنا .

وقد ناديت في مقدمة إحدى منشوراتي^(١) أن تلتزم كليتنا الجامعية ذات الطابع الثقافي الإسلامي تكليف طلبة الدراسات العالية أن يقوم كل منهم بتحقيق مخطوط يمت بصلة إلى موضوع الرسالة التي يتقدم بها فقلت : « وإنه لما يثلج الصدر أن تتجه جامعاتنا المصرية اتجاهًا جديدًا إزاء طلابها المتقدمين للإجازات العلمية الفائقة ، إذ توجههم إلى أن يقدموا مع رسالتهم العلمية تحقيقًا لمخطوط يمت بصلة إلى موضوع الرسالة . وعسى أن يأتي اليوم الذي يكون فيه هذا الأمر ضريبة علمية لا بد من أدائها » .

وإني لمؤمن أن سيأتي ذلك اليوم فننعم بكثير من المتع الثقافية التي حالت بيننا وبينها هذه الحرب العلمية الظالمة .

وقد اخترت عندي فكرة كتابة هذا البحث منذ خمس سنوات ، وذلك حين ظفر كتابان من كتبي التي حققها بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، فكنت من ذلك الحين أعاود الكتابة بين الفينة والأخرى ، إلى أن كان صيف هذا العام ، إذ اقترح الزميل الجليل الأستاذ

(١) نواذر المخطوطات ص ٣ من المجلد الأول .

أحمد الشايب أن أقوم بإلقاء عدة محاضرات في هذا الفن على طلبة « الماجستير » بكلية دار العلوم ، فكانت هذه أول مرة في جامعاتنا المصرية الحديثة يعالج فيها هذا الضرب من تلك الدراسة الفنية ، وكان للأستاذ الشايب بذلك فضل كبير في أن ترى كتابي النور .

وعلمت أنه قد أُلقيت من قبل في كلية الآداب بجامعةنا القديمة محاضرات تدور حول هذا الفن ، ألقاها المستشرق الفاضل برجستراسر (Bergstraesser) فحاولت جاهداً أن أطلع على شيء منها فلم أوفق .

وأما بعد ، فهذه ثمرة كفاح طويل وجهاد صادق ، وتجارب طال عليها المدى ، ساعفتها عينٌ طُلعة ناظرة إلى ما يصنع صاحبها وما يصنع الناس ، فكان له من ذلك ذخّر أمكنه أن يفتشَه ويبحث في جنباته ، ليرى وجه الحق فيما يرى ، وأن يؤلف من ذلك كتاباً يعتز به ويغتنب اغتباطاً ، إذ هو (أول كتاب عربي) يظهر في عالم الطباعة معالجاً هذا الفن العزيز : فن تحقيق النصوص ونشرها .

إني إذ أقدم هذا البحث الجديد ، أعلم علم اليقين أنه جهد متواضع ، وأن شأنه شأن كل كتابة جديدة قد يخطئها التوفيق في بعض الأمور ، ويُعوزها الكمال فإنه لم يُخلق للبشر ! ولكنني مع ذلك مؤمنٌ أني بذلت فيه جهداً معبراً عن أسرة التحقيق التي أرجو أن يكثر عددها ، كما كثر في ميدان العلم نفعها .

ومن الله العون ، وبه التوفيق .

كيف وصلت إلينا الثقافة العربية

كانت الرواية الشفوية أول محاولة لنشر العلم ، والرواية هي الطريقة البدائية للعلم عند جميع الشعوب ، ولكن الرواية العربية اقترنت منذ اللحظة الأولى بالحرص البالغ ، والدقة الكاملة والأمانة . كان هذا أساسها على الأقل ، لأن الدين يدعو إلى ذلك ، ولأن كثيرا من نصوص الكتاب ، وكثيرا من نصوص السنة كان شاهداً من شواهد التشريع ، وآية من آيات الفتوى ، فالتزم القوم الأمانة والحرص فيها حين يروون كلام الله وكلام الرسول ، بل حين يروون أشعار الجاهليين والإسلاميين وأيامهم ووقائعهم إلى حد ما .

وكانت الكتابة شيئاً جديداً ، فالعرب كانوا قوماً أميين لم تنتشر الكتابة بينهم إلا بدعوة الإسلام وبصنع الإسلام ، ففي أعقاب غزوة بدر كان من طرق مفاداة أسرى المشركين أن يعلم الأسير عشرة من المسلمين الكتابة ، فكان « زيد ابن ثابت » كاتب رسول الله أحد هؤلاء الذين علمهم الأسرى ، تعلمها في جماعة من الأنصار الذين لم يكن فيهم من يحسن الكتابة ، كما ذكر المقرئ (١) . وكان « أبي بن كعب » أول أنصاري كتب للرسول ، و« عبد الله بن سعد بن أبي سرح » أول من كتب له من قریش ، وكان عدة من كتب لرسول الله زهاء أربعين كاتباً . تكفل ابن سيّد الناس (٢) بذكر أسمائهم ، وفي صدرهم الخلفاء الأربعة الراشدون .

أول نص مكتوب :

كان هؤلاء الكتاب يكتبون وحى القرآن ، ولحق رسول الله بالرفيق الأعلى

(١) إمتاع الأسماع ١ : ١٠١ .

(٢) عيون الأثر ١ : ٣١٥ — ٣١٦ .

وقد كتبوا القرآن كله ، لم يكتبوا من الحديث إلا قليلا ، استجابة لما ورد في حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن ، فمن كتب عني شيئا سوى القرآن فليمحُه » . رواه مسلم في صحيحه . والحكمة في هذا ظاهرة ، وهي الخشية من أن يختلط الوحي بحديث الرسول في أثناء نزول الكتاب ، فصدر هذا الأمر محافظة على هذا الغرض الكريم ، وكان بلا ريب موقتا بنزول القرآن . على أن المحققين من المحدثين يرون أن هذا الحديث قد نسخ بأحاديث أخرى تبيح الكتابة^(١) :

منها ما رواه البخاري ومسلم أن أبا شاه اليمنى التمس من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبي شاه » . وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قلت يا رسول الله ، إني أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال : نعم . قال : في الغضب والرضا ؟ قال : نعم ، فإني لا أقول فيهما إلا حقا .

وروى البخاري عن أبي هريرة قال : ليس أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا مني ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب .

وروى الترمذي عن أبي هريرة قال : كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « استعن يمينك » . وأوماً بيده إلى الخط .

ولما ولي الخلافة أبو بكر وكان ما كان من قتل القراء باليمامة عهد أبو بكر

إلى جمع القرآن من صدور الرجال ، ومن العُسْب والرقاع واللخاف والأكتاف والأضلاع ، فحفظ القرآن بذلك ، وكان عمر بعده أول من جمع القرآن في مصحف . وتعددت مصاحف المسلمين حتى جمعهم عثمان على مصحف واحد ، بعث إلى كل أفي بصورة منه .

لذلك نستطيع أن نقول : إن القرآن الكريم أول نص إسلامي مكتوب وصل إلينا .

أوائل التصنيف :

ثم استفاض الإسلام واتسعت رقعته اتساعاً ظاهراً في زمان الدولة الأموية ، وأدى ذلك إلى اختلاط العرب بالأعاجم ، ففسد اللسان ، وكان طبعياً أن يؤلف النحو وتوضع فيه أوائل الكتب ، ويظل الحديث في منأى عن الكتابة ، إنما تعيه صدور الرواة وتكتبه قلة قليلة منهم في خوف وإشفاق ، وتثور الفتن وتتفرع المذاهب وتكثر الفتاوى الدينية ، فكان لا بد للناس من كتب في الدين يرجعون إليها لتكون لهم إماماً ، خشية أن يكون عمادهم أقوال مختلف العلماء ومذاهبهم التي قد توجهها الأهواء ونوازع السياسة والعصبية ، فيدونون الحديث .

ويذكرون أن الخليفة عمر بن عبد العزيز ظل يستخير الله أربعين يوماً في تدوين الحديث ، فدوّن ما كان يحفظه في كتاب بعث به إلى الأمصار . وكان أبو بكر هذا قاضياً ووالياً على المدينة ، وتوفى سنة ١٢٠ .

ولم تزل جمهرة التابعين متورعة عن التصنيف والتدوين ، حتى تقلص ظل الدولة .

وكانت تظهر جهود أخرى في التأليف المبكر ، تتمثل فيما ترجم لخالد بن يزيد ابن معاوية من علوم اليونان ، وما ألف هو من كتب في الطب والكيمياء ، وما ألفه

عبيد بن شَرِيَّة لمعاوية من أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها . وقد طبع هذا الكتاب في حيدر أباد سنة ١٣٤٧ من رواية يظهر أنها لابن هشام . وما ألقه وهب بن منبه المتوفى سنة ١١٠ من كتاب التيجان في ملوك حمير . وقد طبع هذا الكتاب من رواية ابن هشام سنة ١٣٤٧ مع سابقه .

كما أدت إلينا الأخبار أن زياد بن أمية وضع لابنه كتابا في مثالب العرب ، وأن يونس بن سليمان وضع كتابا في الأغاني ونسبتها إلى المغنين ، وأن ماسرجويه الطيب ، ترجم كتاب أهرن بن أعين من السريانية إلى العربية .

ويذكر ابن النديم^(١) أن كاتباً كان موصوفاً بحسن الخط ، واسمه خالد بن أبي الهياج ، كان سعد قد نصبه لكتابة المصاحف ، كان يكتب الشعر والأخبار للوليد بن عبد الملك .

ثم تنهض الدولة العباسية وينهض معها التدوين ، ويتحرر المحدثون من هذا التزمّت ، وتوضع مسانيد الحديث وكتبه في كل صقع : يؤلف سفيان بن عيينة ومالك بن أنس في المدينة ، وعبد الله بن وهب بمصر ، ومعمّر وعبد الرزاق باليمن ، وسفيان الثوري ومحمد بن فضيل بن غزوان بالكوفة ، وحماة بن سلمة وروح بن عباد بالبصرة ، وهشيم بواسط ، وعبد الله بن المبارك بخراسان ؛ وتظهر الكتب في شتى الفنون الدينية محتفظة بالطابع الذي غلب على المحدثين ، وهو إسناد الرواية إلى مؤلف الكتاب ، وتسرى بين المؤلفين قواعد يلتزمونها في السماع والرواية ، والقراءة على الشيخ والإجازة ، والمكاتبة والوجادة ، تسرى هذه القواعد التي تكفلت كتب مصطلح الحديث فيما بعد بتفصيلها وبيان شرائطها .

كان هذا كله مقروناً بالحرص على الضبط والتصحيح . يقول ابن خلدون^(٢)

(١) الفهرست ٩ .

(٢) المقدمة ص ٣٦٨ .

(٧٣٢ - ٨٠٨) : « وكانت هذه الرسوم بالمشرق والأندلس معبّدة الطرق واضحة المسالك . ولهذا نجد الدواوين المنتسخة لذلك العهد في أقطارهم على غاية من الإتقان والإحكام والصحة . ومنها لهذا العهد بأيدي الناس في العالم أصول عتيقة تشهد ببلوغ الغاية لهم في ذلك ، وأهل الآفاق يتناقلونها إلى الآن ويشدون عليها يد الضمانة . ولقد ذهبت هذه الرسوم لهذا العهد جملةً بالمغرب وأهله ، لانقطاع صناعة الخط والضبط والرواية بانتقاص عمرانه وبداءة أهله ، وصارت الأمهات والدواوين تنسخ بالخطوط البدوية ، تنسخها طلبة البربر صحائف مُستعجمة برداءة الخط وكثرة الفساد والتصحيف » . ثم يقول : « ويبلغنا لهذا العهد أن صناعة الرواية قائمة بالمشرق ، وتصحيح الدواوين لمن يروم ذلك سهلٌ على مبتغيه ، لنفاق أسواق العلوم والصنائع كما نذكره بعد . إلا أن الخطّ الذي بقي من الإجادة في الاتساع هنالك إنما هو للعجم وفي خطوطهم . وأما النسخ بمصر ففسد كما فسد بالمغرب وأشد . »

وهذا التسجيل يوضح ما كانت عليه الكتب إلى القرن الثامن الهجري ،
من الإسناد والضبط والتصحيح .

الورق والوراقون

يذكر ابن النديم^(١) أن العرب كانت تكتب في أكتاف الإبل ، والخاف وهي الحجارة الرقاق ، وفي العُسب عسب النخل ، وأنهم بعد ذلك كتبوا في الجلود المدبوجة . ويذكر أن الدباغة في أول الأمر كانت بالنورة وهي شديدة الجفاف ، ثم كانت الدباغة الكوفية تدبغ بالتمر وفيها لين ، ثم كتبوا في الورق الخراساني ، وكان يُعمل من الكتان ، وحدث صنعه في أيام بني أمية وقيل في الدولة العباسية ، وقيل إن صناعاً من الصين علموه بخراسان على مثال الورق الصيني الذي كان يُصنع من الحشيش . ويذكر من أنواعه : الشلياني ، والطلحي ، والنوحى ، والفرعوى والجعفرى ، والظاهرى .

ويقول ابن خلدون : « وكانت السجلات أولاً لا تتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والإقطاعات والصكوك ، في الرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، لكثرة الرقة وقلة التأليف صدر الملة ، كما نذكره ، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك ؛ فاقترضوا على الكتاب في الرق تشريراً للمكتوبات ، وميلاً بها إلى الصحة والإتقان ، ثم طاب بحر التأليف والتدوين وكثر ترسيل السلطان وصكوكه ، وضاق الرق عن ذلك ، فأشار الفضل بن يحيى بصناعة الكاغد ، وصنعه وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه ، واتخذها الناس من بعده صحفاً لمكتوباتهم السلطانية والعلمية ، وبلغت الإجابة في صناعته ما شاءت » .

ويسجل الجّهشيارى^(٢) أن الورق كان مستعملاً بكثرة في أيام أبى جعفر المنصور ، وأنه كان يُجْتَلَب من مصر ، إذ لم تكن صناعة الورق قد أقيمت في بغداد .

(١) الفهرست ٣١ .

(٢) الوزراء والكتاب ١٣٨ .

قال : ووقف أبو جعفر على كثرة القراطيس في خزائنه ، فدعا بصالح صاحب المصلى فقال له : إني أمرت بإخراج حاصل القراطيس في خزائننا فوجدته شيئاً كثيراً جداً ، فتولّ بيعه وإن لم تُعطَ بكلّ طومارٍ إلا دانقاً — الدانق سدس الدرهم — فإنّ تحصيل ثمنه أصلح منه .

قال صالح : وكان الطومار في ذلك الوقت بدرهم . فانصرفت من حضرته على هذا ، فلما كان في الغد دعاني فدخلت عليه فقال لي : فكرت في كتبنا وأنها قد جرت في القراطيس ، وليس يؤمن حادث بمصر فتقطع القراطيس عنا بسببه فنحتاج إلى أن نكتب فيما لم نعوّده عمالنا ، فدع القراطيس استظهاراً على حالها . ويعين ابن النديم فترةً من الزمن في أيام الدولة العباسية كانت الناس فيها ببغداد لا يكتبون إلا في الطروس — والطرس في اللغة : الصحيفة تمحى ثم تكتب — وهذه الفترة هي سنون تلت نهب الناس للدواوين في أيام محمد بن زُبَيْدة ، وكانت الدواوين في جلودٍ فكانت تُمَحى ثم يكتب فيها .

والظاهر أنّ العرب كانوا يكتبون في كلّ من الجلود والأوراق في عهد الدولة الأموية ، وصدر صالح من عهد العباسية ، وأنّ الورق لم يُستعمل بكثرة ظاهرة إلا منذ أشار الفضل بن يحيى البرمكي بصناعة الكاغد .

ويذكر القلقشندي^(١) تعليلاً للكتابة في الجلود ، وهو قوله : « أجمع رأى الصحابة على كتابة القرآن في الرقّ لطول بقائه ، أو لأنه الموجود عندهم حينئذ ، وبقي الناس على ذلك إلى أن ولي الرشيدُ الخلافة وقد كثر الورق ، وفشا عمله بين الناس ، فأمر ألا يكتب الناس إلا في الكاغد ، لأنّ الجلود ونحوها تقبل الحو والإعادة فتقبل التزوير ، بخلاف الورق فإنه متى مُحى فيه فسد ، وإن كُشط ظهر كسطه . وانتشرت الكتابة في الورق إلى سائر الأقطار ، وتعاطاها من قرب ومن بُعد .

ومع ذلك ظل عِلْيَةُ القوم يستعملون الجلود ويأفنون من الكتابة في الورق.
وقد سجل الجاحظ في رسالة الجد والهزل^(١) التي ساقها إلى محمد بن عبد الملك
ابن الزيات نقد محمد له في استعماله الورق وإهماله الجلود، فقال :

« وما عليك أن تكون كتبي كلها من الورق الصيني ومن الكاغد الخراساني ؟
قل لي : لِمَ زينت النسخ في الجلود ، ولم حثنتني على الأدم وأنت تعلم أن الجلودَ
جافية الحجم ، ثقيلة الوزن ، إن أصابها الماء بطلت ، وإن كان يومٌ لثقي استرخت .
ولولم يكن فيها إلا أنها تبغض إلى أربابها نزول الغيث ، وتكره إلى مالكيها
الحيا لكان في ذلك ما كفى ومنع منها . وقد علمت أن الورق لا يخط في تلك
الأيام سطرأ ، ولا يقطع فيها جلداً ... وهى أنتن ريحاً وأكثر ثمناً وأحمل للغش ،
يغش الكوفي بالواسطى ، والواسطى بالبصرى ... ولو أراد صاحب علم أن يحمل
منها قدر ما يكفيه في سفره لما كفاه حمل بغير ، ولو أراد مثل ذلك من القطنى
لكفاه ما يحمل مع زاده .

وقلت لي : عليك بها فإنها أحمل للحك والتغير ، وأبقى على تعاور العارية
وعلى تقلب الأيدي ، ولريدها ثمن ، ولطرسها مرجوع ... وليس لدفاتر القطنى
أثمان في السوق وإن كان فيها كل حديث طريف ، ولطف مريح ، وعلم نفيس .
وقلت : وعلى الجلود يعتمد في حساب الدواوين وفي الصكك والعهود ،
وفي الشروط وصور العقارات ، وفيها تكون نموذجات للنقوش ، ومنها تكون
خراطم البرد ، وهن أصلح للجرب ، ولعفاص الجرة ، وسداد القارورة . وزعمت
أن الأرضة إلى الكاغد أسرع ، وأنكرت أن تكون الفأرة إلى الجلود أسرع ،
بل زعمت أنها إلى الكاغد أسرع وله أفسد ، فكنت سبب المضرة في اتخاذ
الجلود والاستبدال بالكاغد ، وكنت سبب البلية في تحويل الدفاتر الخفاف في

(١) رسائل الجاحظ بتحقيق المجارى وكراوس ص ٧٧ — ٧٨ .

المحمل إلى المصاحف التي تنقل الأيدي ، وتحطم الصدور ، وتقوس الظهر ، وتعنى الأبصار » .

ويقول الجاحظ في الحيوان^(١) : « وقيل لابن داحية وأخرج كتاب أبي الشمقم ، وإذا هو في جلود كوفية ودفتين طائفتين بخط عجيب ، ف قيل له : لقد أضيع من تجوّد بشعر أبي الشمقم ! فقال : لا جرم والله ، إن العلم ليعطيكم على حساب ما تعطونه ، ولو استطعت أن أودعه سويداء قلبي أو أجعله محفوظاً على ناظري لفعلت ! » .

فهذا كله آية على أن الجلود كانت مستعملة في العراق وما جاوره في كتابة دواوين العلم إلى القرن الثالث الهجري ، ودليل على أن الورق لم يحل محلها بصفة قاطعة .

ويروون أن الشافعي كان كثيراً ما يكتب الرسائل على العظام لقلة الورق^(٢) . أما في مصر فإن ورق البردي كان هو المادة الشائعة في الكتابة إلى أن حلت الجلود ثم الأوراق محلها .

الوراقون :

فرغنا من الحديث في الورق ، ثم نفرغ للكلام على الوراقين . وقد عقد ابن خلدون لهم فصلاً في مقدمته^(٣) بسط فيه صناعتهم فقال : كانت العناية قديماً بالدواوين العلمية والسجلات في نسخها وتجليدها وتصحيحها بالرواية والضبط ، وكان سبب ذلك ما وقع من ضخامة الدولة وتوابع الحضارة ، وقد ذهب العهد بذهاب الدولة وتناقص العمران ، بعد أن كان منه في

(١) الحيوان ٦١ : ١ .

(٢) المطالع النصرية ص ١٨ .

(٣) المقدمة ٣٦٧ .

الملة الإسلامية بحرٌ زاخر بالعراق والأندلس ، إذ هو كلبه من توابع العمران واتساع نطاق الدولة ، ونفاق أسواق ذلك لديهما ، فكثُر التأليف العلمية والدواوين ، وحرَّص الناس على تناقلهما في الآفاق والأمصار ، فانتسخت وجلدت ، وجاءت صناعة الوراقين المعانين للانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين ، واختصت بالأمصار العظيمة العمران » .

ويفهم من هذا أن الوراقة جاءت تابعة لقوة الدولة واتساع الحضارة ، وأن الوراقين كان لهم مكانٌ في الأمصار العظيمة والبلدان الكبيرة ، فهم بمثابة المطابع الحديثة التي تحتل أمصار بلادنا الآن ، وكانت مهمتهم موزعةً بين الانتساخ والتصحيح ، والتجليد والتذهيب ، وكل ما يمتُّ إلى صناعة الكتب بصلة .

وكانت صناعة هؤلاء الوراقين راجعةً رواجاً . فالجاحظ^(١) يذكر أن يحيى بن خالد البرمكي لم يكن في خزانة كتبه كتاب إلا وله « ثلاث نسخ » .

ويذكر المقرئ أنه كان في خزانة العزيز بالله ٣٠ نسخة من كتاب العين و ١٠٠ نسخة من الجهرة . وأنه كان في خزانة كتب الفاطميين ١٢٠٠ نسخة من تاريخ الطبري^(٢) .

وكانت ثقة القوم بالوراقين نازلة ، لأنهم لم يكونوا في الغالب من العلماء أو من أهل الرواية ، بل هم أهل صناعة وتكسب . وقد عرف الطعن فيهم قديماً . قال ثعلب^(٣) في الكلام على كتاب العين : « وقد حشا الكتاب أيضاً قوم علماء ، إلا أنه لم يؤخذ منهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين فاختل الكتاب لهذه الجهة » .

ومن أوائل هؤلاء الوراقين خالد بن أبي الهياج الذي سلف ذكره في فصل

(٣) المقرئ ٢ : ٢٥٣ — ٢٥٥ .

(١) الحيوان ١ : ٦٠ .

(٢) الزهر ١ : ٨٧ .

أوائل التصنيف ، كان موصوفاً بحسن الخط ؛ قال ابن النديم : « وهو الذى كتب الكتاب الذى فى قبلة مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالذهب من : » والشمس وضحاها » إلى آخر القرآن . فيقال إن عمر بن عبدالعزيز قال : أريد أن تكتب لى مصحفاً على هذا المثال . فكتب له مصحفاً تنوّق فيه ، فأقبل عمر يقلّبه ويستحسنه ، واستكثر ثمنه فردّه عليه .

ومنهم مالك بن دينار السامى ، مولى بنى سامة بن لؤى ، أبو يحيى البصرى الزاهد ؛ كان أبوه من سبى سجستان ؛ وكان يكتب المصاحف بأجرة ويتقوّت بذلك .

ومن كان يتقوّت بالنسخ من العلماء أبو على الحسن بن الحسن بن الهيثم المهندس البصرى نزىل مصر المتوفى نحو سنة ٤٣٠ ذكر القفطى ^(١) أنه كان ينسخ فى مدة سنة ثلاثة كتب فى ضمن أشغاله ، وهى إقليدس ، والمتوسطات ، والمجسطى ، ويستكملها فى مدة السنة ؛ فإذا شرع فى نسخها جاءه من يعطيه فيها مائة وخمسين ديناراً مصرية ، فيجعلها مؤونة لنفسه .

ومن العلماء الوراقين أبو موسى الحامض ^(٢) ، وأبو عبد الله الكرمانى ^(٣) . ومن طريف ما يروى عن أحد النحاة ؛ وهو يحيى بن محمد الأرزنى ؛ ما ذكره ياقوت ^(٤) فى شأنه إذ يقول : « إمام فى العربية مليح الخط سريع الكتابة ، كان يخرج فى وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصحى لثعلب ويبيعه بنصف دينار ويشتري نبيذاً ولحماً وفاكهة ولا يبيت حتى يتفق ما معه منه .

ويروى ابن النديم ^(٥) فى ترجمته ليحيى بن عدى المنطقى النصرانى أن يحيى

(١) إخبار العلماء ١١٥ .

(٢) الفهرست ١١٧ . (٣) الفهرست ١١٨ .

(٤) إرشاد الأريب ٢٠ : ٣٤ — ٣٥ والبغية ٤١٦ .

(٥) الفهرست ٣٦٠ .

كان ينسخ كتب التفسير والكلام ، مع أنه كان من النصارى اليعقوبية . وهذا أمر عجب . ويدكر أنه لقيه وعاتبه على كثرة نسخه فقال له : من أى شيء تعجب في هذا الوقت من صبرى ؟ قد نسخت بخطى نسختين من التفسير للطبرى وحملتهما إلى ملوك الأطراف ؛ وقد كتبت من كتب المتكلمين ما لا يحصى ؛ ولعهدى بنفسى وأنا أكتب فى اليوم والليلة مائة ورقة وأقل . وهذا النص وسابقه يبين لنا قوة المرونة التى كانت لهؤلاء الورائين فى سرعة الخط .

وكان بعض الورّاقين يتجاوزون مهنتهم الأصلية إلى صناعة التأليف . قال ابن النديم^(١) :

« كانت الأسمار والخرافات مرغوباً فيها مشتهرة فى أيام خلفاء بنى العباس وسياً فى أيام المقتدر فصنّف الورّاقون وكذبوا ، فكان ممن يقتعل ذلك رجلٌ يعرف بابن دنان ، واسمه أحمد بن محمد بن دنان ، وآخر يعرف بابن العطار ، وجماعة » .

وكما كان هناك ورّاقون قد نصبوا أنفسهم لهذه الصناعة فى السوق ، كان هناك ورّاقون خاصّون ، فمنهم دماذ أبو غسان^(٢) كان يروى عن أبى عبيدة ، وكان يورق كتبه وأخذ عنه الأنساب والأخبار والمآثر .

وكان لأبى عثمان الجاحظ أكثر من ورّاق ؛ فمنهم أبو يحيى زكريا بن يحيى ذكره القالى فى الأمالى^(٣) وياقوت فى معجم الأدباء نقلاً عن ابن النديم^(٤) . ومنهم أبو القاسم عبد الوهاب بن عيسى ذكره الخطيب فى تاريخ بغداد^(٥) .

(١) الفهرست ٤٢٨ .

(٢) الفهرست ٨١ .

(٣) الأمالى ١ : ١٤٨ .

(٤) معجم الأدباء ٦ : ٧٥ مرجليوث .

(٥) تاريخ بغداد ٦٩٥ .

والزبيدي في تاج العروس ، وكانت وفاته سنة ٣١٩ فيما ذكر الخطيب .
 وكان لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد وراقون^(١) منهم ابن الزجاجي واسمه
 إسماعيل بن محمد ، والساسي واسمه إبراهيم بن محمد .
 ومن هؤلاء الوراقين علان الشعوبي^(٢) كان ينسخ في بيت الحكمة للرشد
 والمأمون والبرامكة .

ومنهم أحمد بن أحمد بن أخي الشافعي ، كان يورق لابن عبدوس
 الجهشياري^(٣) .

ومنهم أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي هاشم المعري ، لزم أبا العلاء ونسخ
 له كتبه بأسرها ، بدون أجره^(٤) .

أما القاضي أبو المطرف قاضي الجماعة بقرطبة فكان له ستة وراقين ينسخون له
 دائماً ، وكان قد رتب لهم على ذلك وظيفة معلومة^(٥) .

ولم يخل هذا الميدان من عنصر المرأة ، إذ نجد من أسمائهن « ثناء » الكاتبة
 جارية ابن فيوما ، ذكرها ابن النديم فيمن كتبوا الخطوط الأصيلية الموزونة^(٦) .

(١) تاج العروس ١٠ : ١٠٨ .

(٢) ابن النديم ١٥٣ .

(٣) معجم الأدباء ٢ : ١٣٧ .

(٤) تعريف القدماء ٣٢ ، ٣٨ ، ١٠١ ، ٢٠١ .

(٥) الصلة لابن بشكوال ١ : ٣٠٤ — ٣٠٦ .

(٦) الفهرست ص ١١ .

الخطوط

كان الغالب على خط أهل القرون الثلاثة الأولى هو الخط الكوفي ، وقد بدأ مزج الخط الكوفي بالخط الحديث في أواخر خلافة بني أمية وصدر الدولة العباسية . يقول القلقشندي :

« ذكر صاحب إعانة المنشي أن أول ما نُقل الخط العربي من الكوفي إلى ابتداء هذه الأندلام المستعملة الآن في أواخر دولة بني أمية وأوائل خلافة بني العباس . قلت : على أن الكثير من كتّاب زماننا يزعمون أن الوزير أبا علي بن مقلة^(١) هو أول من ابتدع ذلك ، وهو غلط ، فإننا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين ما ليس على صورة الكوفي ، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرة وإن كان هو إلى الكوفي أميل ، تقر به من نقله عنه » .

هذا ما كان في الجانب الشرقي من الدولة الإسلامية . وكان في الجانب الغربي من الدولة خط قديم يسمى « الإفريقي » ، وأوضاعه كما يقول ابن خلدون^(٢) قريبة من أوضاع الخط المشرق . ولما تغلب الأمويون على الأندلس ظهر لهم هناك خط خاص هو المعروف بالخط الأندلسي ، ويظهر فيه بعض الميل إلى الاقتباس من الحروف الإفريقية . وعند ما تقلص ظل العرب والأفارقة من الأندلس وتلاشى ملكهم بها فانتشروا في عُدوة المغرب وإفريقية منذ ظهور الدولة اللّمتونية غلب خطهم الأندلسي على الخط الإفريقي القديم وعفّ عليه ، إلا بقايا منه ظلت ببلاد الجريد التي لم يخالط أهلها كتّاب الأندلس .

وقد اكتسب الخط الأندلسي بالمغرب حياةً جديدةً وجمالاً جديداً ، ولكنه

(١) هو الوزير أبو علي محمد بن علي بن الحسن من وزراء الدولة العباسية ، ولد سنة ٢٧٢ وتوفي سنة ٣٢٨ .

(٢) المقدمة ٣٦٦ .

لم يلبث أن اضمحل، وصار كما يقول ابن خلدون^(١) « ماثلاً إلى الرداءة، بعيداً عن الجودة ». .

وليس يعني هذا القول أن الخط الأندلسي انقرض وصار إلى الزوال، ولكنه يعني أنه لم يعد الخط الغالب، وإنما كان يصطنعه قليل من الناس . ويتضح من كلام ابن خلدون في مقدمته أن ماسماه المتأخرون « الخط المغربي » إنما هو الحالة التي صار إليها الخط الأندلسي الجميل . وابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ لم يعرف هذه التسمية — أعنى الخط المغربي — التي تدل على الخط الحديث الساذج المشتق من الأندلسي .

واخط الأندلسي يمتاز عن الخط المغربي بما يشيع فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف والعناية بتنسيق الكتابة وتحسينها . ويشتركان في طريقة النقط ، فالفاء لا توضع فوقها النقطة كما يضعها المشارقة وإنما تجعل في أسفل الحرف ، والقاف لا توضع فوقها نقطتان ، بل توضع فوقها نقطة واحدة .

والترتيب الهجائي للحروف الأندلسية والمغربية يخالف طريقة المشارقة ؛ ومن هنا اختلف ترتيب بعض معاجهم وكتب رجالهم عن ترتيب المشارقة ؛ يظهر ذلك لمن نظر في معجم ما استعجم للبكري نشرة وستنفلد ، ومشارك الأنوار للقاضي عياض . وهذا ترتيب حروفهم : (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و لا ي) .

أصول النصوص

١ — أغلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه ، أو يكون قد أشار بكتابتها ، أو أملاها ، أو أجازها أو يكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها . ومن ذلك ما صنعه أبو عمر الزاهد غلام ثعلب ، الذي ألف كتابه ست مرات ^(١) يزيد في كل منها شيئاً عند قراءتها عليه ، وأملى على الناس في العرضة الأخيرة ما نسخته : « قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد : هذه العرضة هي التي تفرّد بها أبو إسحاق الطبري آخر عرضة ، أسمعها بعده ، فمن روى عنى في هذه النسخة هذه العرضة حرفاً واحداً ليس من قولي فهو كذاب على ، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس وأنا أسمعها حرفاً حرفاً » . وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم .

وهناك أمر قد يقع المحقق في خطأ جسيم ، وهو أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه ، وهي في العادة نحو « وكتب فلان » أي المؤلف ؛ ثم لا يعقب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف . وهذه مشكلة تحتاج إلى فطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق ^(٢) .

٢ — وتلي نسخة الأم النسخة المأخوذة منها ، ثم فرعها ثم فرع فرعها وهكذا . والملاحظ أن ذكر سلسلة الأخذ في الكتب الأدبية قليل ، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه السلاسل

(١) ابن التميمي ١١٣ — ١١٤ .

(٢) انظر مثيل ذلك فيما سيأتى ص ٣٠ .

وقد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود فيكون ذلك مدعاةً للتحقيق وموجباً للبحث الأمين حتى يؤدّى النص تأدية مقاربة .

وهذا الضرب الثانى من المخطوطات يعدّ أصولاً ثانوية إن وجد معها الأصل الأول ؛ وأما إذا عُدّ الأصل الأول فإن أوثق هذه المخطوطات يرتقى إلى مرتبته ، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً .

٣ — وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدياء ، وهى الأصول القديمة المنقولة فى أثناء أصول أخرى ؛ فقد جرى بعض المؤلفين على أن يضمّنوا كتبهم — إن عفواً وإن عمدًا — كتباً أخرى أو جمهوراً عظيماً منها . ومن هؤلاء ابن أبى الحديد فى شرحه لنهج البلاغة ، فقد ضمن ذلك الشرح كتباً كثيرة ، أذكر منها ورقة صفين التى أمكننى أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلّا نحو عشرين صفحة من نحو ٣٥٠ صفحة بعد أن قضيت فى ذلك قرابة الشهر ، وقد بينت ذلك بالأرقام فى مقدمتى لورقة صفين التى نشرتها سنة ١٣٦٥ .

ومنها جمهور كبير من كتاب المغازى للواقدى ، اقتبس فى أثناء كتابه ، وهو فى الجزء الثالث من ص ٣١٨ — ٤٠٧ أى نحو مائة صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة .

ولعلّ أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادى صاحب خزانة الأدب فقد أودعها كثيراً من صغار الكتب النادرة ، منها كتاب فرحة الأديب لأبى محمد الأسود الأعرابى ، وكتاب اللصوص لأبى سعيد السكرى ؛ كما تضمن قدراً صالحاً من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية .

وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً ، وإنما يستعان به فى تحقيق النص .

وقد تهدّى بعض الأدباء إلى نصوص من كتاب العثمانية للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبى جعفر الإسكافى ، نقل ذلك كله من شرح نهج البلاغة لابن

أبي الحديد . وكنت أحسب أن تلك النصوص تمثل على الأقل نموذجاً من الأصل ، ولكن عندما وقعت إلى نسخة العثمانية المخطوطة تيقنت أن ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخلاً لنص الجاحظ بلغ أن أوجزت صفحتان منه في نحو ثلاثة أسطر (انظر مثلاً الفقرة السادسة من كلام الجاحظ في العثمانية ص ٦ من رسائل الجاحظ وقارنها بما في المخطوطة ١١٩ ، ١٩ ب) .

وكذلك كان يفعل الأقدمون ، ينقلون النصوص أحياناً وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها وترجمتها بلغتهم أيضاً ، إلا إذا حققوا النقل ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول ، فيقولون مثلاً : « انتهى بنصه » ، فتكون مسئوليتهم في ذلك خطيرة ، إذ حَمَلُوا أنفسهم أمانة النقل .

فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة يعد خطأ جسيماً في فن التحقيق وفي ضمير التاريخ .

٤ — والنسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها كثير من المحققين ، على حين يعدها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق ، وحببتهم في ذلك أن ما يؤدَّى بالمطبعة هو عين ما يؤدَّى بالقلم ، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة . وإني لأذهب إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد ، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة به ، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهوريني ، والشيخ قطة العدوي ، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال وستنفلد (Ferdinand Wüstenfeld) وجاير (Rudolf Geyer) وبيشان (Bevan) ولايل (Charles Lyall) جدير بأن يكون أصولاً (ثانوية) كما تعد رواياتهم لأصولهم — إن لم تتمكن من الظفر بتلك الأصول — رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص ، لأنهم منزَّلون بمنزلة الرواة الثقات ، وروايتهم منزلة منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة .

وأما الطبقات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهي نسخ مهذرة بلا ريب ، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق .
٥ — وأما المصورات من النسخ فهي بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة تامة تؤدي أصلها كل الأداء ، فصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى ، ومصورة الثانوية ثانوية أيضا . وهكذا .

٦ — وهنا تعرض مشكلة المسودات والمببضات ، وهو اصطلاح قديم جدا . ويراد بالمسودة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية . أما المبيضة فهي التي سويت وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم .
ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة ، واختلاط الأسطر ، وترك البياض ، والإلحاق بجواشي الكتاب ، وأثر الحو والتغيير . . إلى أمثال ذلك .

ومسودة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول . مثال ذلك ما ذكره ابن النديم^(١) من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة ، ولم يجرده من المسودة .
وإن لم يرد نص كانت في مرتبة النصوص الأولى ، ما لم تعارضها المبيضة فإنها تجبها بلا ريب .

٧ — وأما مبيضة المؤلف فهي الأصل الأول ، وإذا وجدت معها مسودته كانت المسودة أصلا ثانويا استثناسيا لتصحيح القراءة فحسب .

٨ — على أن وجود نسخة للمؤلف لا يدلنا دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف ، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة ، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا : إنه قد يصدر بعد

الطبعة الأولى طبعة ثانية . فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه البيان والتبيين مرتين كما ذكر ياقوت في معجم الأدباء^(١) وقد ذكر أن الثانية « أصح وأجود » . وقد ظهر لي ذلك جليا في أثناء تحقيق هذا الكتاب ، وأشارت إلى ذلك في مقدمته^(٢) .

وكتاب الجهرة لابن دريد قال ابن النديم^(٣) : « مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان ، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه ، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص » . ثم قال : « وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي ، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه » . وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النسخ .

ولعلّ أظهر مثال لتكرار التأليف ما رواه ابن النديم^(٤) في الكلام على كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد المتوفى سنة ٣٤٥ ذكر أن هذا الكتاب ظهر في ست صور ، قضى مؤلفها في تأليفها ما بين سنتي ٣٢٦ ، ٣٣١ .

وكذلك كتاب « نهج البلاغة » الذي ألفه الشريف الرضى ذكر ابن أبي الحديد^(٥) في شرحه أنه « ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل ، وكتبت به نسخ متعددة ، ثم زاد عليه أن وفق الزيادات التي نذكرها فيما بعد » .

ثم ذكر ابن أبي الحديد بعد ذلك^(٦) فصولا من هذه الزيادات ، وعقب عليها بقوله : « واعلم أن الرضى — رحمه الله — قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل ، وهكذا وجدت النسخة بخطه ، وقال : وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين ، حامدين لله سبحانه على ما منّ به من توفيقنا

(١) ج ١٦ ص ١٠٦ .

(٢) مقدمة البيان والتبيين ص ١٦ — ١٧ .

(٣) الفهرست ٩١ .

(٤) الفهرست ١١٣ .

(٥) شرح نهج البلاغة ٤ : ٤٧٨ .

(٦) شرح نهج البلاغة ٤ : ٥٠٦ .

لضم ما انتشر من أطرافه ، وتقريب ما بعد من أقطاره ، ومقرر ين العزم كما شرطنا
أولاً على تفضيل أوراق من البياض فى آخر كل باب من الأبواب لتكون لاقتناص
الشارد ، واستلحاق الوارد ، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض ، ويقع إلينا
بعد الشذوذ . . . » .

ثم قال ابن أبى الحديد نفسه : « ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد
هذا الكلام قيل إنها وجدت فى نسخة كتبت فى حياة الرضى — رحمه الله —
وقرئت عليه فأمضاها وأذن فى إلحاقها بالكتاب ، ونحن نذكرها . » .

فهذا يبين لك أيضاً أن نسخة المؤلف قد تتكرر ، ولا يمكن القطع بها ما لم
ينصَّ هو عليها . وليس وجود خطِّه عليها دليلاً على أنها النسخة الأم ، بل إن
الأمر كله أمر اعتبارى لا قطعى .

وإذا رجعت إلى تقديمى لمجالس ثعلب^(١) عرفت أن تلك المجالس قد ظهرت
فى صور شتى .

وشىء آخر جدير بالتنبيه ، وهو أن بعض المؤلفين يؤلف الكتاب الواحد
على ضروب شتى من التأليف ، ومن أمثلة ذلك التبريزى ، فسر الحامسة ثلاث
مرات ، كما ذكر صاحب كشف الظنون ، قال : « شرح أولاً شرحاً صغيراً ،
فأورد كل قطعة من الشعر ثم شرحها ، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً ، ثم شرح شرحاً
طويلاً مستوفياً . وأول المتوسط : أما بعد حمد الله الذى لا يبلغ صفاته الوصفون »
والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط . أما الصغير فنه قطعة
بدار الكتب المصرية برقم ١١٩٥ أدب تشمل باب الحامسة . أما الكبير فما لم
نهتد إلى معرفته .

(١) ص ٢٤ — ٢٥ من التقديم ، وانظر كذلك خواشنى صفحة ١١٣ .

منازل النسخ :

وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات في درجات شتى .

١ — فأولها نسخة المؤلف ، وقد سبق حدها وتعريفها .

٢ — وتليها النسخة المنقولة منها ، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا .

٣ — والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تحل في المرتبة الأولى إذا أعوزتنا نسخة المؤلف ، وهي كثيراً ما تعوزنا .

٤ — وإذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها محتاجاً إلى حذق المحقق . والمبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم ، ثم التي عليها خطوط العلماء .

ولكننا إذا اعتبرنا بقدوم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف ، ونلحس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته ، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغاً لتقديم النسخة ، فقد نجد أخرى أحدث تاريخاً منها ، وكتبها عالم دقيق ، يظهر ذلك في حرصه وإشاراته إلى الأصل ، فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخاً .

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء ، ولكنها تمتاز بأنها أصح متناً وأكمل مادة ، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها .

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق مالم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان ، كصحة المتن ، ودقة الكاتب ، وقلة الأسقاط ، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين ، أو بحجزة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين .

ومن غريب ما لحظه الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لرسالة الشافعي وجود إجازة بخط الناسخ — وهو الربيع تلميذ الشافعي — ولكنها ليست إجازة رواية ، كالمألوف في الإجازات ، ولكنها إجازة النسخ ، ونصها : « أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة ، وهي ثلاثة أجزاء في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين ، وكتب الربيع بخطه » .
على أنه يحذر بفاحص النسخة أن يقف طويلاً عند تاريخ النسخة . فكثير من الناسخين ينقل عبارة التاريخ التي تثبت في العادة في نهاية النسخة ، ينقلها كما هي غير مراعاة للفروق الزمنية بينه وبين الناسخ الأول ، فيخلل للفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعدها بنحو قرنين من الزمان ^(١) .
وهنا يتحكم الخط والخبرة به ، والمداد والخبرة به ، واسم الناسخ الأول والثاني ، في تحقيق هذا التاريخ .

كيف تجمع الأصول :

لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجهٍ تقريبي . ففهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقّباً يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه ، وذلك لأن الذي يستطيع أن يصنعه المحقق ، هو أن يبحث في فهارس المكتبات العامة ، على ما بها من قصور وتقصير ؛ وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق ، فإن عددها يربى على الألف في بلاد الشرق والغرب .
وكتاب الفيكونت فيليب دي طرازي المسمى « خزائن الكتب العربية في

(١) انظر مثل ذلك فيما سبق ص ٢٣ .

يزورها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً بالياً . ويرى القفطى^(١) أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد ، والثاني على طريقة صاحب ، والثالث على طريقة الصّابي ، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدتها ، لتجوز بذلك على أبي منصور الجبان . ولا ريب أن هذا التزييف قصد به المزاح ، ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف .

٢ — وأن يدرس المدا فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده .

٣ — وكذلك الخط ، فإن لكل عصر نهجاً خاصاً في الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته .

٤ — وأن يفحص أطراف الخط ونظامه في النسخة ، فقد تكون النسخة ملققة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها .

٥ — وعنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات .

٦ — كما أنه قد يجد في ثنايا النسخة ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم .

٧ — وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها . وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيد) ، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها ، فبتتبع هذه التعقيدات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب .

٨ — وأن ينظر في خاتمة الكتاب لعلمه يتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة .

هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص ، وقد يجد أموراً أخرى ، تعاونه على تقدير النسخة ، فلكل مخطوط ظروف خاصة تستدعي دراسة خاصة .

التحقيق

هذا هو الاصطلاح المعاصر^(١) الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن الثبوت من استيفائها لشرائط معينة .
فالكتاب المحقق هو الذى صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التى تركها مؤلفه .
وعلى ذلك فإن الجهود التى تبذل فى كل مخطوط يجب أن تتناول البحث فى الزوايا التالية :

- ١ — تحقيق عنوان الكتاب . ✓
 - ٢ — تحقيق اسم المؤلف . ✓
 - ٣ — تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه . ✓
 - ٤ — تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارناً لنص مؤلفه . ✓
- وبديهي أن وجود نسخة المؤلف — وهو أمر نادر ولا سيما فى كتب القرون الأربعة الأولى — لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذى تتمكن به من حسن قراءة النص . نظراً إلى ما قد يوجد فى الخط القديم من إهمال النقط والإعجام ، ومن إشارات كتابية لا يستطيع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف . وهذا الأمر يتطلب علماً فى الفن الذى وضع فيه الكتاب متمرساً بمخطوط القدماء .

(١) أصل التحقيق من قولهم : حقق الرجل القول صدقه ، أو قال هو الحق . والجاحظ يسمى العالم المحقق « محققاً » ، جاء فى رسالة الجذ والمزحل ص ١٠٠ — ١٠١ من مجموع رسائل الجاحظ نشر الحاجرى وكراوس : « إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الناهية إلا وفيه علماء محققون قرءوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها » ثم قال : « واتخذهم المعادون للعلماء المحققين عدة » .

والإحقاق : الإنبات ، يقال أحققت الأمر إحقاقاً ، ! إذا أحكمته وصححته .

وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجام قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة ، فالناظر في خط ابن حجر — وهو من علماء القرن التاسع — يرى هذا الإهمال بوضوح تام .

مخفي العنوان :

وليس هذا بالأمر الهين ، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان : (١) إما لفقد الورقة الأولى منها . (٢) أو انطاس العنوان . (٣) وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع : (١) إما بداعٍ من دواعي التزييف ، (ب) وإما لجهل قارئٍ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانها .

١ — فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية ، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم ، أو كتب التراجم ، أو أن يتاح له الظفر بطائفة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر ، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب ، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب .

٢ — والانطاس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف ، فإن تحقيقه موكل إلى معرفة ثبوت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك .

٣ — وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلّ قدرًا منه ليلقى بذلك رواجاً ، أو يكون ذلك مطاوعةً لرغبة أحد جماع الكتب . وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً بأن يقارب ما بين

خطه ومداده وخط الأصل ومداده فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والرياسة في ذلك .

٤ — وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل ، فيضع أحد الكتّاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل .

تخفيض اسم المؤلف :

إن كل خطوة يخطوها المحقق لا بد أن تكون مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه .

وأحياناً تفقد النسخة النص على اسم المؤلف ، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم ، بمراجعة فهرس المكتبات ، أو كتب المؤلفات ، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتب ، كمعجم الأدباء لياقوت ، أو غير ذلك من الوسائل العلمية .

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول ، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية ، ومنها المادة العلمية للنسخة ، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره .

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من القول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك .

وأحياناً تدلّ المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف ، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي ،

والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري^(١) .
وقد يعتري التعريف والتصنيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب ، فالنصرى
قد يصحف بالبصرى ، والحسن بالحسين ، والحراز بالحراز ، وكل أولئك يحتاج
إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد ، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك
التصنيف أو تصنيف آخر أقسى منه ، فليس هناك بد من اجتلاب الطمأنينة في
ذلك بالبحث العلمى الواسع .

وما قيل في تزيف العناوين يقال أيضاً في تزيف أسماء المؤلفين ، لذلك لم
يكن بد من أن يتنبه الحق لهذا الأمر الدقيق .

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أى كتاب إلى مؤلفه ، ولا سيما
الكتب الخاملة التي ليست لها شهرة ، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس
المكتبات والمؤلفات الكتبية وكتب التراجم ، لنستمد منها اليقين بأن هذا
الكتاب صحيح الانتساب .

وقديماً تكلم الناس في كتاب العين المنسوب إلى الخليل ، وقد ساق السيوطى
في المزهري^(٢) نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب . ويكادون
يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه وأن العلماء حشوه من بعده .
وقد ذكر السيرافى في كتابه أخبار النحويين البصريين^(٣) أن الخليل
« عمل أول كتاب العين » . والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب
وتأديهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في
الفضل مثل الخليل .

(١) طبع في مطبعة العاصمة سنة ١٣١٢ في ٢٤٠ صفحة .

(٢) المزهري ١ : ٨٦ — ٩٢ .

(٣) ص ٣٨ نشرة فريش كرنكو .

معرفة القدر لمؤلف مما يسعف في التحقق بنسبة الكتاب .
على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافا ظاهرا بتفاوت
أعمارهم ، وباختلاف ضروب التأليف التي يعالجونها ، فوجد المؤلف الواحد يكتب
في صدر شبابه كتابا ضعيفا ، فإذا علت به السن وجدت بونا شاسعا بين يوميه . وهو
كذلك يكتب في فن من الفنون قويا مُتقنا ، على حين يكتب في غيره وهو من
الضعف على حال . فلا يصح أن يجعل هذا المقياس حاسما باطراد ، في تصحيح
نسبة الكتاب .

وتعدّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب
أو تزيفها ، فالكتاب الذي تُحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي
نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف ؛ ومن أمثلة ذلك كتاب
نسب إلى الجاحظ ، وعنوانه « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » ، ومنه صورة مودعة
بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ أدب ؛ وهذا الكتاب زيف لاريب في ذلك ،
فإنك تجد من أبوابه باب « نكت من مكايد كافور الإخشيدي » و « مكيدة
توزون بالمتقى لله » . وكافور الإخشيدي كان يمينا بين سنتي ٢٩٢ و ٣٥٧ والمتقى لله
كان يمينا بين سنتي ٢٩٧ ، ٣٥٧ . فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من
السنين . وأعجب من ذلك مقدمة الكتاب التي لا يصح أن تنتمي إلى قلم الجاحظ .
وهذا صدرها : « الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابا ، وفتح للعبد إذا (كذا) وأفاء
إليه بابا ، قَسَم بين خليقته فطوروا أطوارا وتحزبوا أحزابا ، وأنفذ فيهم سهمه
وأَمْضى فيهم حكمه وجعل لكل شيء أسبابا ، فهم دائرون في دائرة إرادته
لا يستطيعون عنها انقلابا ، داهشون في بدائع حكمته ، ومشيتته وإرادته ، يعز
من يشاء ويرزق من يشاء ... » .

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق ، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى
أن نسهب في نفي نسبته إلى أبي عثمان الجاحظ .

تحقيق متن الكتاب :

ومعناه أن يؤدَّى الكتابُ أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كما وكيفاً بقدر الإمكان ، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتبس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه ، أو نُجِلَّ كلمة صحيحة محلَّ أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها ، أو أجمل ، أو أوفق ، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطئٌ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب ، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحويّاً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك ، أو أن يوجز عبارته بإجازة مخلاً فييسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال .

ليس تحقيق المتن تحسیناً أو تصحيحاً ، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حَكَم على المؤلف ، وحكم على عصره وبيئته ، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ؛ كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير .

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل ، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر .

إن التحقيق نتاج خلق ، لا يقوى عليه إلا من وهب خلقتين شديتين : الأمانة والصبر ، وهما ماها !!

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع ، وكيف نعالجه ؟ فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب ويبيِّن وجه الصواب فيه ، وبذلك يحقق الأمانة ويؤدي واجب العلم .

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني لا بد أن توضع في نصابها . وقد كشفت في أثناء تحقيق لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة

لم أستطع إلا أن أردّها إلى أصلها . ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٧ : « فلما أتوا على وادى النمل » وهى « حتى إذا أتوا » . وفى ص ١٥٩ : « على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معى بنى إسرائيل » وهى « إلا الحق قد جثتم بينة من ربكم فأرسل معى بنى إسرائيل » . وفى ص ١٦٠ : « ياموسى أقبل ولا تحف إنك من الأمنين » وهى « يا موسى لا تحف إني لا يخاف لدى المرسلون » . وفى الجزء الخامس ص ٣٢ : « إني مبتليكم بنهر » وهى « إن الله مبتليكم بنهر » وفى ص ٩٣ : « هو الذى جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً » والوجه إسقاط « هو » . وفى ص ١٣٧ : « وأنهار من ماء غير آسن » والوجه إسقاط الواو . وفى ص ٥٤٤ : « ثم اسلكى سبل ربك » وإنما هى « فاسلكى سبل ربك » . وفى ص ٥٤٧ : « فلما جاء أمرنا وفار التنور » وفى بعضها : « ولما جاء » وكلاهما تحريف ، وإنما هى « فإذا جاء أمرنا » . إلى غيرها كثير . ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآنى فى كتاب معروف مثل كتاب الحيوان ولا يتصدى له من يصلحه فى خلال هذه القرون المتطاولة . وفى ذلك يصدق المثل القائل « يؤتى الحذر من مأمنه ! » . وإنما أسهبت فى تلك الأمثلة لأنه على أمرين :

أما أحدهما فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل فى تحقيق الآيات القرآنية ، وألا يركن إلى أمانة غيره فى ذلك مهما بلغ قدره . وأما الآخر فإن التزمّت فى إبقاء النصّ القرآنى المحرّف فى الصلب كما هو ، فيه مزية للأقدام ، فإن خطر القرآن الكريم يجلّ عن أن نجامل فيه مخطئاً أو نحفظ فيه حق مؤلّف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر .

ومع ذلك فإننا نرى بعض التزمّتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة فى أداء النصّ القرآنى الخاطى يؤدّيه كما وقع من مؤلّفه . والمسألة خلافية قديمة بسطها ابن كثير فى كتابه اختصار علوم الحديث^(١) . ونصه ما يلى :

(١) هو الذى طبع مشروحاً باسم الباعث الحثيث . انظر ص ١٦٢ — ١٦٣ .

وأما إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب ، وهو محكي عن الأوزاعي وابن المبارك والجمهور . وحكى عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله ابن سخبرة أنهما قالا : يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً . قال ابن الصلاح : وهذا غلوٌّ في مذهب اتباع اللفظ . وعن القاضي عياض : أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم ، حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة ، ومن غير أن يحى ذلك في الشواذ ، كما وقع في الصحيحين والموطأ ، لكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي .

ثم قال : « وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكت عن الخفي السهل » .

فالمسألة قديمة جداً مردّها إلى الأمانة ، وهي متحققة في المذهبين إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذي صححه ، مما هو واضح الخطأ .

واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول ، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير . ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة . وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان . ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراء الجمهور .

وأما نصوص الحديث فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج . وتعدّد روايات الحديث تدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته ، فنביها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنّه كتبها كذلك ، ولندعّ التعليق ما يدلّ على ضعف روايته أو قوتها .

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة ، من الأمثال والأشعار ونحوها ، يجب أن يتَّجه إلى مراجعتها ليستعين بها في قراءة النص وتخرجه إن أمكن التخريج . ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده ، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الرواية حكماً خاصاً . فهذا قيد شديد يجرّم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل . وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث ، وليس معنى ذلك أن نستهن بغيرها ، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ونستشعر لها من الحرص ما يعادل خطرها البالغ .

خطر تخفيض المتن :

عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل ، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف . وقد يما قال الجاحظ^(١) : « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أسرع عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام » .

مقدمات تخفيض المتن :

هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص ، فمنها :

١ — التمرس بقراءة النسخة ، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ . وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرّد فيها النقط والإعجام ، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي ، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص ، بل رسمه الخاص . قال الشيخ نصر الموريني^(٢) : « وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف الألف

(١) الحيوان ١ : ٧٩ .

(٢) الطالع النصرية ١١٠ .

الحشوية المالة بالياء ، كما يدل له قول القاموس : بُنيل بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسي . والأصح أنه ممال ، ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحاً .

ولكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك ، فبعضهم يقارب بين رسمى الدال واللام ، أو بين رسمى الغين والفاء ، فلا يفتن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أن كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم فى الرسم الإملائى ، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومن أجمع الكتب فى ذلك « المطالع النصرى » للشيخ نصر الهورينى .

والنقط تختلف طرائقه فى الكتابة المشرقية والكتابة المغربية ، وفى الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها والقاف بنقطة واحدة من أعلاها .

وفى الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف ، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها ، إما صفًا واحدًا وإما صفين ، وبعضهم يكتب سينًا صغيرة (س) تحت السين ، ويكتبون حاء (ح) تحت الحاء المهملة . ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء) ومنهم من يضع خطأً أفقيًا فوقه (—) ومنهم من يضع رسمًا أفقيًا كالهلال (-) . وفى بعض الكلمات التى تقرأ بالإهمال والإعجام معًا قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معًا « وذلك مثل « التسميت » و « التسميت » أى تسميت العاطس ، يضعون أحيانًا فوق السين نقطًا ثلاثًا وتحتها كذلك ، إشارة إلى جواز القراءتين . و « المضمضة » و « الممصصة » تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجوزًا لوجهى القراءة .

وفى الإعجام — أى الشكل والضبط — يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة ، وهذا هو الذى كان يسميه أبو الأسود « النقط » . قال أبو الأسود

لكاتبه القيسى : « إذا رأيتني قد فتحت في الحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضمنت في فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت في فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبع ذلك شيئاً من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين » .
فهذه طريقة أبي الأسود يراها القارئ في المصاحف العتيقة .

ومما يلحق بالضبط القطعة ، أى الهمزة ، وهى صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء المصورتين بدلا من الألف ، أو فى موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء . وفى الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس ماء بكلمة « ما » وسماء بالفعل « سما » . والهمزة المكسورة تكتب أحيانا تحت الحرف وتكتب أحيانا فوقها . والمدة ، وهى السحبة التى فى آخرها ارتفاع قد ترد فى الكتابة القديمة فيما لم نألفه ، نحو « ما » التى نكتبها ماء بدون مدة .

والشدة وهى رأس الشين نجدها فى الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف ، وآناً تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة . ونجد خلافاً فى كتابتها مع الفتحة فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدة ، وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا (ى) فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة ، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر يكاد لا يوجد فى المخطوطات العتيقة . والضمة يضعها المغاربة تحت الشدة . وفى كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدغماً فى آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل « بل ران » ، « يقول أهلكت مالا لو قنعت به » .

والشدة فى الكتابة الغرية تكتب كالعدد ٧ شديدة التقويس هكذا (٧) . وقد عثرت على مخطوط أندلسى عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبى عبيدة ، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُصَغَّة) ، أى مُصَغَّة .

وهناك بعض الإشارات الكتابية ، ومنها علامة الإلحاق التى توضع لإثبات

بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب ، وهي في غالب الأمر خط رأسى يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقى يتجه يمينا أو يساراً إلى الجهة التى دون فيها السقط هكذا (—) أو (—) وبعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقه التى يكتب إلى جوارها كلمة « صح » أو « رجع » . وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر فى صلب الكتاب .

وهناك علامة التمرىض ، وهى صاد ممدودة « ص » توضع فوق العبارة التى هى صحيحة فى نقلها ولكنها خطأ فى ذاتها ، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضييب .

وأما إذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبيه بهذا الوضع (—) وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (° °) أو بين نصفى دائرة (°) وأحياناً توضع كلمة « لا » أو « من » أو « زائدة » فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة « إلى » فوق آخر كلمة منها .

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة ، وهذه صورة الأرقام التى ترد فى بعض المخطوطات القديمة (٦٥٤٣٢١) وهى (٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) . وأحياناً تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا (١٢٤) .

٢ — والثانى من مقدمات التحقيق هو التمرس بأسلوب المؤلف ، وأدنى صورهِ أن يقرأ المحقق المخطوطة المرّة تلو المرّة ، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبى للمؤلف ، ويتعرف خصائصه ولوازمه ، فإن لكل مؤلف خصيصة فى أسلوبه ، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية ، كما أن لكل مؤلف أعلاماً خاصة تدور فى كتاباته ، وحوادث يديرها فى أثنائها .

وأعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدرٍ مستطاع من كتب المؤلف ، ليزداد خبرةً بأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطاً بين عباراته

في هذا الكتاب وذلك . ومعرفة ذلك مما يعين في تحقيق المتن والتهدي إلى الصواب فيه .

٣ — وأمر ثالث ، هو الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النصّ فهماً سليماً يحنبه الوقوع في الخطأ حين يظنّ الصواب خطأً فيحاول إصلاحه ، أى يحاول إفساد الصواب !

وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعاً قريباً منه ، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة حتى يكون على بصيرة نافذة .

٤ — فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات ، واستطاع قراءتها قراءة سليمة ، وعرف أسلوب المؤلف ، وألمّ إلماماً كافياً بموضوع الكتاب ، استطاع أن يمضي في التحقيق مستعيناً بالمراجع العلمية التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي :

(١) كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها .

(ب) الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هي من جهة نسخة أخرى من الكتاب . كما أن الشروح تفيد النصوص بضبطها أحياناً وتكفل ببيان غوامضها ، وهو أمرٌ له قيمته في مكملات التحقيق .

وبليها في ذلك نسخة المختصر أو التهذيب ، فإنّ كلاً منهما تلقى ضوءاً لا يستهان به في تحقيق النص . ومن البديهي أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألاً يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة .

(ح) وهناك ضربٌ آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ،

وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب ، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول . فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ ، ولا سيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان . والكتاب نفسه من الكتب التي اعتمدت على كتاب « البيان والتبيين » ، ولا سيما في كتاب الزهد ونصوص الخطب والوصايا . ولعل السرفي ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه^(١) . وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتي ٢١٣ ، ٢٨٦ .

(٥) ويليهما الكتب التي استقى منها المؤلف . فإذا تهدي الحق إلى المنابع التي يستمدُّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معواناً له على إقامة النص . وبعض المؤلفين ينصُّون في كتبهم على المصادر التي استقَوْا منها ، كما فعل ابن فارس في مقدمة مقاييس اللغة ، وابن منظور في مقدمة لسان العرب ، والسُّيوطي في مقدمة « بغية الوعاة » ، وابن حجر في مقدمة « تهذيب التهذيب » .

وبعضهم يعتمد اعتماداً كلياً على مؤلف آخر ، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحياناً قليلة ، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحجاسة عن شرح المرزوقي . والذي يوازن بين الشرحين يسترعى نظره التقارب الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته ثم لا يرتاب أن التبريزي كان في جمهور شرحه كلاً على المرزوقي .

ومن عجب أن التبريزي مع ذلك ينص على هؤلاء الذين يهملون نسبة أقوال العلم إلى أصحابها ، فيقول في تفسير الشرط الثالث من الحجاسة ٨٩ « قال المرزوقي : وذكر بعض المؤرخين — يعني ابن جني — ولم ينصفه حيث لم يسمه في كتابه ... » .

وكما صنع التبريزي ذلك في شرحه للحجاسة صنع في شرحه للقصائد العشر ، إذ اعتمد اعتماداً كبيراً على ابن الأباري في شرحه للمعلقات .

(١) انظر عيون الأخبار ٣ : ١٩٩ ، ٢١٦ ، ٢٤٩ .

(هـ) الكتب المعاصرة للمؤلف ، التي تعالج نفس الموضوع ، أو موضوعاً قريباً منه .

(و) المراجع اللغوية ، وهي المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص ، فأحياناً يحكم المحقق العجلان أن في النص تحريفاً وما به من بأس ، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تفتيه بصواب ما خاله غير الصواب . ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية . ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية :

١ — معاجم الألفاظ ، وأعلاها لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدي . ومنها معاجم المفردات الطبية ، كالمفردات لابن البيطار ، وتذكرة داود الأنطاكي ، ومن المعاجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف ، والنبات لأحمد عيسى . ومنها معاجم المصطلحات العلمية كفتاويح العلوم للخوارزمي ، وكليات أبي البقاء ، وأوسعها جميعاً كتاب « كشف اصطلاحات الفنون » .

وقد وضع بعض فضلاء المستشرقين معاجم استدرکوا بها على المعاجم القديمة ، ومنها معجم دوزي المسمى : *Supplément Aux Dictionnaires Arabes* ، ومنها معجمه الخاص بأسماء الملابس : *Dictionnaire Detaille des noms des Vêtements chez les Arabes* .

وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة .

٢ — معاجم المعاني ، وأعلاها الخنص لابن سيده ، وفقه اللغة للثعالبي .

٣ — معاجم الأسلوب ، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ، والألفاظ الكتابية للهمداني .

٤ — كتب المعربات ، ومن أعلاها في القديم العرب للجواليقي ، وشفاء

الغيل للخفاجي ، وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير .
٥ — معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية
والسريانية .

(ز) المراجع النحوية ، وهي كثيرة ، وأعلى المتداول منها وأجمعها مع
الهوامع للسيوطي ، وحاشية الصبان على الأشموني .

(ح) المراجع العلمية الخاصة ، وهذه لا يمكن حصرها ، ولكل كتاب يكون
موضع التحقيق مراجع شتى يتطلبها . فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب
والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية ، وكذلك إلى مراجع الشعر من
الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ
يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية ومراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواسج الأنساب ، متداخل
الأسباب . وحقق الحق وسعة اطلاعه يهديانه إلى اختيار المراجع التي
يتطلبها الكتاب .

وأذكر أنني قبل تحقيق لكتاب الحيوان هالتي تنوع المعارف التي يشملها
هذا الكتاب ، ووجدت أنني لو خبطت على غير هدى لم أتمكن من إقامة نصه
على الوجه الذي أبتغي ، فوضعت لنفسى منهجاً بعد قراءتي للكتاب سبع مرات ،
منها ست مرات اقتضاها معارضتي لكل مخطوط على حدة ، وفي المرة السابعة
كنت أقرؤه لتنسيق فقره وتبويب فصوله ، فكنت بذلك واعياً لكثير مما ورد
فيه ، فلجأت إلى مكتبي أتصفح ما أحسب أن له علاقة بالكتاب وأقيد في
أوراق ما أجده معيناً للتصحيح ، حتى استوى لي من ذلك قدر صالح من مادة
التحقيق والتعليق ؛ ولكن ذلك لم يغني عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التي

التصحيف والتحريف

وهما أكبر آفة منيت بها الآثار العلمية ، فلا يكاد كتاب منها يسلم من ذلك .
وبعض العلماء الأقدمين يفرقون بين مدلولي الكلمتين . فالعسكري ، وهو الحسن
ابن عبد الله بن سعيد (٢٩٣ — ٣٨٢) — وهو من أقدم من ألف في هذا الفن
يضع حداً فاصلاً بينهما . ويقول في صدر كتابه ^(١) : « شرحت في كتابي هذا
الألفاظ والأسماء المشككة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف ويدخلها
التحريف » .

ويقول أيضاً ^(٢) : « فأما قولهم الصحفى والتصحيف فقد قال الخليل : إن
الصحفى الذى يروى الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف . وقال غيره : أصل
هذا أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء
فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال عنده : قد صحفوا ، أى رووه عن الصحف ،
وهم مصحفون ، والمصدر التصحيف » .

وجاء في جمهرة ابن دريد ^(٣) : « أَنَّ الْمَاءَ يَوْنُهُ أَنَّا : صَبَّه . وفى كلام للتمان
بن عاد : أَن مَاءً وَاغْلِه . أى صَبَّ مَاءً وَاغْلِه . وكان ابن الكلبي يقول : أَر مَاءً ،
ويزعم أن أن تصحيف » .

فهذه النصوص تجعل كل تغيير فى الكلام ينشأ من تشابه صور الخط تصحيفاً .
ويقول العسكري ^(٤) فى قول ابن أحر الذى روى على هذا الوجه :

(١) التصحيف والتحريف ص ٣ .

(٢) التصحيف والتحريف ص ٩ .

(٣) الجمهرة ١ : ٢٢ .

(٤) ص ٤٦ .

فلا تصلي بمطروق إذا ما سرى بالقوم أصبح مستكيناً
 إنما هو « إذا ما سرى في الحى ». ثم يقول : « وهذا من التحريف لا من
 التصحيف ». وفي كتابه أيضاً ^(١) : سأل أبو زيد الأخفش فقال : كيف تقول يوم
 التروية أتهمز ؟ قال نعم . قال : ولم ؟ قال : لأننى أقول : روات فى الأمر . قال :
 أخطأت ، إنما هو ترويت من الماء غير مهموز . قال الشيخ — أى العسكرى :
 وهذا من التبديل لا من التصحيف . يريد أنه من التحريف . لأنه ليس ناشئاً
 من تشابه الحروف فى النقط بل هو من تغيير الياء بالهمزة .

ثم إننا نجد السيوطى ٨٤٩ — ٩١١ فى المزهر ^(٢) يعقد فصلاً فى التصحيف
 والتحريف ، لم يفصل بينهما فصلاً دقيقاً ، فلم يكن هناك ضابط دقيق عنده لما يسمى
 تحريفاً وما يسمى تصحيفاً . وكذلك نجد بعض المؤلفين الأقدمين لا يفرقون بين
 التحريف والتصحيف ، يجعلونهما مترادفين .

أما ابن حجر فى شرح نخبه الفكر فى مصطلح أهل الأثر ^(٣) فيفرق بين
 النوعين فرقاً واضحاً . قال : « إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء
 صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف ، وإن كان
 بالنسبة إلى الشكل فالحرف » .

فهو يجعل التصحيف خاصاً بالالتباس فى نقط الحروف المتشابهة فى الشكل
 كالباء والتاء والثاء ، والجيم والحاء والخاء ، والdal والذال ، والراء والزay ، والسين
 والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء . فإن صور تلك الحروف واحدة ، ولا
 يفرق بعضها عن بعض فى الكتابة الحديثة إلا النقط أو مقدارها .

وأما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها كالبدال والراء ،

(١) ص ٥٢ .

(٢) ج ٢ ص ٣٥٣ — ٣٩٤ .

(٣) شرح نخبه الفكر ٣٢ .

والدال واللام ، والنون والزاي في الحروف المتقاربة الصورة ، والميم والقاف ، واللام والعين في الحروف المتباعدة الصورة .

ومن التصحيف والتحريف ما يكون نتاجاً لخطأ السمع لا خطأ القراءة ، كأن يملئ المملئ كلمة « ثابت » فيسمعها الكاتب ويكتبها « نابت » ، أو « احتجم » فيسمعها الكاتب ويكتبها « احتجب » . ومن هذا ما جاء في قول الرازي^(١) :
 كَأَنَّ فِي رَيْقِهِ لَمَّا ابْتَسَمَ بِلِقَاءِ فِي الْخَيْلِ عَنْ طِفْلِ مُتِمِّ
 إنما هي « بقاء تنفي الخيل » .

وفي ذلك يروون هذه الطريقة عن كيسان مستملي أبي عبيدة^(٢) : أنه كان يكتب غير ما يسمع ، ثم ينقل عن ذلك غير ما كتبه في أول الأمر ، ثم يحفظ غير ما كتب ، ثم يحدث غير ما حفظ .

ومنه ما يكون من خطأ في الفهم كقول السيوطي^(٣) : « كحديث الزهري عن سفيان الثوري » وهو خطأ غريب ، فإن الزهري أقدم كثيراً من الثوري ، ولم يذكر أحد أنه روى عنه . والصواب « كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري » ، فالتبس على السيوطي أبو شهاب الحنات بابن شهاب الزهري ، والذي يروى عن سفيان إنما هو أبو شهاب الحنات ، واسمه عبد ربه ابن نافع الكنانى . وأما ابن شهاب الزهري فهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب .

ومن ذلك ما ذكره الجاحظ في البيان^(٤) « قال يونس بن حبيب : ما جاءنا من أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » جاء في

(١) التصحيف ص ١٠٠ .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٨٢ .

(٣) الباعث الحثيث ص ٧٥ .

(٤) البيان ٢ : ١٨ .

حاشية قديمة من إحدى نسخه تعليقاً على ذلك : « هذا مما صحّفه الجاحظ وأخطأ فيه ، لأن يونس إنما قال : عن البّتي ، وهو عثمان البّتي ، فلما لم يُذكر عثمان التّبسّ البتي فصحّفه الجاحظ بالبّتي ، ثم جعل مكان النبي الرسول . وكان البّتي من الفصحاء » . والبّتي هذا هو عثمان بن مسلم البصري البّتي .

كتب التصحيف والتحريف :

ومن أقدم كتب التصحيف والتحريف ما صنعه أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ٢٩٣ — ٣٨٢ وقد طبع نحو نصفه بمصر سنة ١٣٢٦ . وما صنعه الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ ذكره ابن الصلاح والنووي وابن حجر والسيوطي .

ومما يصح أن يجعل بين كتب التصحيف والتحريف كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلي بن حمزة البصري المتوفى سنة ٣٧٥ وإن كان لم يسم كتابه بما يدل على ذلك .

تاريخه :

وتاريخ التصحيف والتحريف قديم جداً ، وقد وقع فيه جماعة من الفضلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : « ومن يعرى من الخطأ والتصحيف »^(١) .

ففي كتاب الله قرأ عثمان بن أبي شيبة « وجعل السفينة في رجل أخيه »^(٢) وقرأ أيضاً : « ألم . تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل »^(٣) . وكان حمزة الزيات القاري يتعلم القرآن من المصحف ، فقرأ يوماً وأبوه يسمع : « ألم . ذلك الكتاب

(١) المزهر ٢ : ٣٥٣ .

(٢) العسكري ص ٩ .

(٣) المزهر ٢ : ٣٦٩ .

لا زيت فيه » فقال أبوه : دع المصحف وتلقن من أفواه الرجال !
وفي الحديث صحف بعضهم : « صلاة في إثر صلاة كتاب في عشرين » فقال :
« كنز في غلس » . وصحف آخر « يا أبا عمير ما فعل النغير » فقال : « ما فعل
البعير » ^(١) .

وقد ورد كثير من ذلك في اللغة والشعر والأعلام مما يطول الحديث فيه .
وقد عمت هذه البلوى حتى قالوا : لا تأخذوا القرآن من مصحف ، ولا العلم من
صحفي ^(٢) . وكما كانوا يهبجون الصحفيين كانوا يمدحون من لا يعتمد على الصحف
في علمه . وفي ذلك يقول أبو نؤاس في رثاء خلف الأحمر :
لا يهيمُ الحياءُ في القراءة بالخلا ، ولا يأخذ إسنادَه عن الصحف ^(٣)

كتب المؤلف والمؤلف :

وكان من الطبيعي أن تقاوم هذه الآفة العلمية بما يقضى عليها أو يخفف من
حدّتها ، فلبأ العلماء إلى تأليف الكتب التي تبحث في المؤلف والمختلف ، فمنها
ما هو في أسماء الرجال . وقد ألف في ذلك الدارقطني المتوفى سنة ٢٨٥ ، وأحمد بن
علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ ، وابن ماكولا المتوفى سنة ٤٨٧ ، وابن
نقطة الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٩ ، والذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ في كتابه المشتبه .
ومنه ما هو في أسماء الشعراء ، وقد ألف فيه الحسن بن بشر الأمدى المتوفى
سنة ٣٠٧ .

ومنه ما هو في أسماء القبائل ، وقد ألف فيه محمد بن حبيب المتوفى سنة
٢٤٥ . وغير ذلك كثير .

(١) الباعث الحثيث ١٩٣ .

(٢) العسكري ٩ .

معالجة النصوص

ترجيح الروايات :

تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صوراً شتى من الروايات ، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى . فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف . ولينظر فيها طويلاً فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ ، فبعض المـسـرفين من النـسـاخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين .

وقد عثرت في أثناء تحقيق لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان^(١) ، وهذا نصها : « كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة . حرره أبو بكر السروكي » ، فالأسلوب ليس للجاحظ ، والجاحظ لم يدخل مصر . وعبارة « حرره أبو بكر السروكي » شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب .

وأما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ، ويؤيدها الفحص ، فهي جديرة بالإثبات .

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة ، أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ . كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معناها المعنى ، أو يتعكس ، أو يستغلق فهمه ، هي رواية مرجوحة ، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .

وهذا كله في النسخ الثانوية . أما النسخ العالية فإن المحقق حري أن يثبت

ما ورد فيها على علته ، خطأ كان أو صواباً ، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ ، حرصاً على أمانة الأداء .

تصحيح الأخطاء :

سبق في الفصل الماضي أن المحقق قد يجد في تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها ، فيختار من بينها ما يراه مقبلاً للنص مؤدياً إلى حسن فهمه . والأمانة تقتضيه أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عاجلها لينتزع من بينها الصواب ، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارئ فيها وجهاً أصوب من الوجه الذي ارتآه .

وقد يقتضيه التحقيق أن يوفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه ، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها ، ففي ذلك الأمانة وإشراك القارئ في تحملها .

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرف ، فإذا أراد تقويمها فلا بد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان .

فتصحیح « ليط به » و « ليطبه » إلى « ليط به » بمعنى صُرِع ، تقويم صحيح . وتصحيح « النقيف » و « النفق » بـ « النفف » بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار مبني مستو تصحيح قويم أيضاً . وكذلك تصحيح « العصراء » « بالقصواء » اسم ناقة .

وهو في هذه الأحوال كلها جميعاً لا بد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها في « مقدمات تحقيق المتن ^(١) » .

نموذج لتصحيح بعض التحريفات

وهي بعض التحريفات التي ظهرت لي في أثناء التحقيقات في كتب شتى .

- ١ - (احتراز) المودّة = اجترار المودة — أى اجتلابها
- ٢ - (استحقاق غموض) = استخفاء وغموض
- ٣ - (استقصيت) = استغضبت
- ٤ - (اعزّ ترّحى) = اعزّ نَزِمِي — أى تَقَبَّضِي وتجمّعي
- ٥ - (وقعة) (البسر) = وقعة البشر
- ٦ - (التعويد) والإحجام = التعريد والإحجام
- ٧ - (التمور والبيور) = النمر والبور — جمع نمر و بئر
- ٨ - (تنبيه) به = شبيه به
- ٩ - (ثمر صبحاني) = تَمَر صَيِّحَانِي — هو نوع من التمر
- ١٠ - (ثوب) العنكبوت = ثَوِيّ العنكبوت — أى بيته
- ١١ - (جاء فرواب) = حافِر وَأَب — وهو الشديد
- ١٢ - (الجارى) = الحُبَارَى — ضرب من الطير
- ١٣ - (العيافة و) (الجزو) = العيافة والجزو — الحازى : العراف
- ١٤ - (جموسة النياق) = حُمُوشَةُ السَّاق — أى دِقَّتْهَا
- ١٥ - (الحياة والعبث) = الحَيَا والغَيْث
- ١٦ - (خردل) = قُرْزُل — اسم فرس
- ١٧ - (عثر في فضل) (خطابه) = عثر في فضل خطابه
- ١٨ - (خلق) الحرص = حاقّ الحرص — أى شدّته
- ١٩ - (الدغول) الغوائل = الدغاول الغوائل

- ٢٠ — (ذاتية) من بطن الدماغ = دانية من بطن الدماغ
 ٢١ — (رجية الشوق) = رحمة الشدق — أى واسعته
 ٢٢ — الكلب (الزيتي) = الكلب الزئني — نوع قصير القوائم
 ٢٣ — (سرورا) = شرودا
 ٢٤ — ناس من (السلطان) = ناس من السُلطاء — جمع سليط
 ٢٥ — (سول القتال) = شوك القتاد
 ٢٦ — (ظرف الشام) = طرف الثمام
 ٢٧ — عقيل بن (علقمة) = عقيل بن عُلقة — شاعر مشهور
 ٢٨ — (الغبار) والدود = النّبار والدود — جمع نبر، وهو القراد
 ٢٩ — آكل (كالجنائب) = آكل للخبائث
 ٣٠ — الكلاب (كل البقر) = الكلاب على البقر — مثل مشهور
 ٣١ — ليس (يخاف) = ليس بخائن
 ٣٢ — (مالكا لدبا) = مال كالدّبا — الدبا : صغار الجراد
 ٣٣ — متون (اكيات) = متون الحيات
 ٣٤ — (الناقص بقواه) = الناقص لقواه
 ٣٥ — (نجوع) الناس له = مجوع الناس له — أى خضوعهم
 ٣٦ — النجوم و (الوجوم) = النجوم والرّجوم
 ٣٧ — لم (يتحرك) = لم يتحول
 ٣٨ — (يخبر النظم) = يجبر العظم
 ٣٩ — (يرضعن) الصعاب = يَرْضُن الصعاب
 ٤٠ — (يغشى) الضراء = يَمْشِي الضراء — أى يسير مستخفياً

دراسة تحليلية لمتن بعض هذه التعريفات :

- ١ — سقطت نقطة الجيم من (اجتزار) ثم زاد الناسخ نقطة على الراء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة ، وهي (احتراز) .
- ٢ — تقاربت نقطتا (استخفاء) فصارت (استحقاء) ، ثم اقتربت الهمزة واستعلت فوق واو (وغموض) فأشبهت نقطتي القاف فقرئت (استحقاق) .
- ٣ — كتبت غين (استغضبت) مقارنة للقاف في استدارتها ، وانضم إلى نقطتها السكون فزاد قربها من القاف ، وزيدت نقطة إلى نقطة الباء من أسفل فصارت إلى ذاك التحريف .
- ٤ — صغرت فتحة راء (اعرنزمي) فصارت كالنقطة ، وتقاربت نقطتا النون والزاء فانقلبت النون تاء ، وفتح رأس الميم فأشبهت الخاء .
٦ ، ٣٦ — تضخم رأس الراء فأشبهه الواو .
- ٩ — انضم السكون إلى نقطتي التاء في الكلمة الأولى ، وتباعدت نقطتا الياء في الثانية .
- ١٠ — كتب رأس الياء من (ثوى) صغيرا فقاربت في ضمورها رسم الباء .
- ١١ — حوِّرت كسرة (حافر) فصارت همزة .
- ١٢ — ضمرت سنّ الباء من (الحبارى) فصارت (الجارى) .
- ١٦ — عظم أعلى القاف فأشبهه الخاء والتصقت نقطة الزاى برأسها فزادت من شبهها بالبدال .
- ١٨ — قربت القاف من (حا) فقرئت (حلق) ثم زيدت النقطة ، لأن الحرص خلق من الأخلاق .
- ١٩ — وكذلك اقتراب واو (الدغالول) سهّل أن تقرأ (الدغلول) .
- ٢٤ — جعلت (السلطاء) لغرابتها (السلطان) .

٣٠ — اجتمع طرفا العين في (على) واتصلت بها الفتحة فأشبهت رأس الكاف ، واضمحلت تنوء الياء فصارت (كل) .

٣٢ — اتصلت لام (مال) بالكاف بعدها .

٣٣ — ضمير رأس الحاء من (الحيات) وعظمت فتحة الحاء فأشبهت رأس الكاف .

٣٥ — عدم الاتزان في وضع نقط الحروف ، فاتجه ما حقه اليمين إلى اليسار وما حقه اليسار إلى اليمين .

٣٨ — تأكل رأس عين (العظم) فأصبح شبيها بالنقطة .

٣٩ — التصق سكون الضاد من (يرضن) بوصلتها فصارت (يرضعن) .

٤٠ — كتب رأس الميم من (يمشى) مرتفعاً ، ثم ضمير السكون فأشبهه النقطة فقرئت (يغشى) .

الزيادة والمخفف :

وهما أخطر ما يتعرض له النصوص ، والقول ماسبق : أن النسخة العالية يجب أن تؤدي كما هي دون زيادة أو نقص ، أو تغيير أو تبديل .

على أننا نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاهاً يرمى إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعين لإقامة النص ، وفي نوع خطير من النصوص ، وهو نصوص الحديث . قال ابن كثير^(١) : « وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه ، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب » . فقد يكون في النص نحو « عبد الله مسعود » فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف ، فإثبات [بن] لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة . وقد يكون في نص المتن نحو « بنى الإسلام خمس » فلا جرم أن صوابه « على خمس »

(١) في الباعث الحديث ص ١٦٣ .

فإلحاق « على » ليس فيه عُذْوَان على الكتاب ولا على صاحبه . وكذا إذا كان المتن « بنى الإسلام على على خمس » كان المحقق فى حِلِّ أن يحذف الحرف الزائد ، على أن ينبه على المحذوف . والأولى فى حالة الزيادة أن تميز بوضعها بين جزأى العلامة الطباعية الحديثة [] ، أو أن ينبه فى الحواشى على أنها مما أُخِلَّ به أصلُ الكتاب .

وأما النسخ الثانوية فكذلك ، لا يزداد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضرورى متعين ، ولا سيما إذا وجد المحقق دِعامَةً له فى مراجع التحقيق التى سبق الكلام عليها .

ومن البديهى أن يعمد المحقق إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاهها ، وألا يُغفل من ذلك إلا ما يتضح أنه زيادة مقحمة لا تمت إلى الأصل بسبب . ومع هذا فالواجب عليه أن ينبه على ذلك أيضاً .

وأما الزيادة الخارجية التى يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلا يصح أن تكون فى منهج أداء النص ، وللمحقق أن يشير فى الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة ، فها هو إلا ضوء جانبي يعين على تجلية الصورة وتضويئها ، وليس من حقيقة الصورة فى شىء .

التغيير والتبديل :

لا ريب إن إحداثهما فى النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية ، ولا سيما التغيير الذى ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب ، أو تنميق العبارة ، أو رفع مستواها فى نظر المحقق ، فهذه تعد جنابة علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل ، وهو أيضاً انحراف جائر عما ينبغى ، إذا قرن ذلك بالتنبيه . ومن مذاهب أداء النصوص قديماً وحديثاً ألا يلجأ المحقق إلى أى تغيير أو تبديل إلا ما تقتضيه الضرورة الملحة ويحتّمه النص ، مما هو واضح ووضح

الشمس ، متعين لدى النظرة الأولى . ومع ذلك فلا بد لصاحب هذا المذهب من التنبيه على صورة الأصل .

وأما النسخ الثانوية فإنَّ استخدام مراجع التحقيق مما يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها التي جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان ، وليكن ذلك كله في أضيق نطاقٍ تتطلبه ظروف النص ، مع التنبيه على الأصل أيضاً .

الضبط :

إن أداء الضبط جزء من أداء النص ، ففي بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص ، فهذا الضبط له حرمة وأمانته ، وواجب المحقق أن يؤديه كما وجدته في نسخة الأم ، وألاَّ يغيِّر هذا الضبط ولا يبدله ، ففي ذلك عُدوان على المؤلف .

وقد سبق في مقدمات تحقيق المتن ^(١) ، أن للأقدمين طريقة خاصة في الضبط ، ومن الطبيعي أن يترجم المحقق هذا الضبط بنظيره في الطريقة الحديثة . فالشدة والفتحة القديمة (ـ) لا بد أن تترجم بالشدة والفتحة الجديدة (ـ) وهكذا . وكثيراً ما يرد بعض الكلمات موجهاً بضبطين ، وهذا ينبغي أن يؤدي كما ورد في النسخة ، وإذا تعذر أدائه بالمطبعة فليؤد بالعبرة في الحاشية .

وأما الكتب التي خلت بعض كلماتها من الضبط ، وأراد المحقق أن يضبطها فإنه حرى أن يستأنس بطريقة المؤلف ، فلا يضبط ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف في نظير الكلمة التي ضبطها المؤلف . فإذا ضبط المؤلف كلمة « ضِن » مثلاً في كثير من مواضع كتابه بكسر الضاد ، وأهمل ضبطها في موضع وأردنا أن نضبطه وجب أن نجارى ضبطه الأول ، مع أن من المعروف أن الكلمة تقال أيضاً بفتح الضاد . ومثلها كلمة « المعدلة » إذا وردت في معظم مواضعها بكسر الدال وأهملت في موضع

(١) انظر ص ٤١ — ٤٤ .

وأردنا ضبطه ، فينبغي أن نضبطها بكسر الدال وننبه على اللغة الأخرى .
وأما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات
وندع اللغة النازلة ، وإذا اتفقت لغات في العلوّ وأمكن أدائها معاً فليكن ذلك .
ومما يجب أن يتنبه له المحقق ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد
المؤلف . فبعض المؤلفين يعتمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد ،
فضببط هذه العبارة الخاطئة ضبطاً صواباً يعد في هذه الحالة خطأ ، لأن المؤلف لم
يرد الصواب في تلك الحالة .

ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث ، كما يحتاج إلى قدر
كبير من التحرز عن الانسياق إلى المألوف . فقد ترد كلمة « الكهُول » بمعنى
بيت العنكبوت ، فيضبطها الضابط خطأ بالكهُول ، و « العَلَب » بمعنى الوسم
والتأثير فتضبط « العَلَب » إلى نحو ذلك ، مما تسوق الألفه إليه ، والألفه من
أخطر البواعث على الخطأ .

ومن ذلك أعلام الناس ، يجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بعد الرجوع إلى
مصادر الضبط ككتب الرجال ، والمؤتلف والمختلف ، والمعجم الغوية ، فإن
انسياق المحقق وراء المألوف يوقعه في كثير من الخطأ ، إذ يلتبس المصغر بالمكبر ،
والخفيف بالثقل ، والمعجم بالمهمل . ومثل ذلك أعلام البلدان والقبائل ونحوها .

التعليق :

لا ريب أن الكتب القديمة ، بما تضمنت من معارف قديمة ، محتاجة إلى
توضيح يخفف مابها من غموض ، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه .
ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلاً من التعليقات
الضرورية التي تجعله مطمئناً إلى النص ، واثقاً من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم
النص وتقدير صحته .

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمى إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب ، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حرى ألا يعجب جمهورهم . لذلك لم يكن بد من الاقتصاد في التعليق كما سبق القول .

ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، فقد تردُّ إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب ، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية ، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتى في اللاحقة ، جلب بذلك إلى القارئ كثيراً من الفائدة وأضاء الكتاب بعضه ببعض . ويقتضى التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة ، وكذلك بالبلدان التى تحتاج إلى تحقيق لفظى أو بلدانى .

ويقتضى أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها ، التى تستعصى معرفتها على خاصة القراء .

وقد أصبح النهج العلمى الحديث يقتضى المحقق أن يشير عند اقتباس نصوص فى التعليق ، إلى الموارد التى استقى منها ، وذلك بأن يذكر الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة التى وجد فيها النص .

وكان شبه ذلك قديماً . قال أبو عبيد : من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذكر لك قلت : خفى على كذا ولم يكن لى به علم حتى أفادنى فلان فيه كذا وكذا . فهذا شكر العلم !

قال السيوطى ^(١) : « ولذلك لا ترانى أذكر فى شيء من تصانيفى حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء ، مبيناً كتابه الذى ذكره فيه » .

المكملات الحديثة

لم يكن همُّ الناشر القديم إلا أن يعملَ على إكثار نسخ المخطوطة ، بأن يسوقها إلى المطبعة لتُنسخ المئين منها والآلاف ، إلا فريقاً من هؤلاء الناشرين أخذوا أنفسهم بالعناية بفنهم ، فراعوا الأمانة والدقة ، واتجهوا إلى حسن الإخراج وتوضيح النص بالقدر الذي كانوا يحسنونه .

ولقد كان لجمهرة العلماء المستشرقين فضلٌ عظيمٌ في تأسيس « المدرسة الطباعية الأولى » للتحقيق والنشر . وقلت « الطباعية » لأنني أعلم أن تحقيق النصوص ليس فناً غربياً مستحدثاً ، وإنما هو عربيٌّ أصيلٌ قديمٌ ، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم وروايته ، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة ؛ وكان نشاطهم في ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر .

وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة الفنية نقلاً عن العرب ، فظهر لهم روائع النشر أمثال النقائض ، وديوان الأعشى ، وكامل المبرد ، وشرح المفصليات . ثم كان أكبر وسيط عربي في نقل هذا الفن عن المستشرقين ، هو المرحوم العلامة « أحمد زكي باشا » الذي لم يقتصر جهده على أن ينقل هذا الفن فحسب ، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات التقييم الحديثة التي كان لها أثر بعيد في توضيح النصوص وتيسير قراءتها وضبط مدلولها . وأشاع معها كذلك ضرباً من المكملات الحديثة للنشر العلمي ، من أظهرها :

١ — العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته .

٢ — العناية بالإخراج الطباعي .

٣ — صنع الفهارس الحديثة .

٤ — الاستدراكات والتذييلات .

١ — تقديم النص

١ — ويقتضى ذلك التعريف بالمؤلف ، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ . وقد كان الناشرون القدماء يُعَنَوْنَ بهذا بعض العناية ، وربما اقتصر جهدهم على نقل نصٍّ من كتاب معيّن يتضمن هذه الترجمة . وكثيراً ما وضعوا تلك الترجمة في صفحة العنوان أو في صفحة الخاتمة .

٢ — ويقتضى كذلك عرضَ دراسةٍ خاصة بالكتاب وموضوعه ، وعلاقته بغيره من الكتب التي تمت إليه بسبب من الأسباب .

٣ — وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب ، مقرونة بالتحقيق العلمى الذى يؤدى إلى صحة نسبة الكتاب والاطمئنان إلى مَنَنِهِ . وجدير بالحقّق أن يشرك القارىء معه بأن يصف له النسخ التى عوّل عليها ، وصفاً دقيقاً يتناول خطّها وورقها وحجمها ومدادها وتاريخها وما تحمله من إجازات وتعليكات ، ويتناول كذلك كلّ ما يلقى الضوء على قيمتها التاريخية ، وهو إن قرّن ذلك بتقديم بعض نماذج مصوّرة لها كان ذلك أجدر به وأولى .

وقد جرت العادة أن يُصوّر في ذلك وجه الكتاب وصفحته الأولى والأخيرة ؛ لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات .

ومن المستحسن ألا يقدم كل أولئك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب ، وذلك لتيسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص ، وليتمكن المحقق من تميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التى تخرجها المطبعة .

٢ — العناية بالإخراج الطباعي

ويتناول ذلك القول في إعداد الكتاب للطبع ، ومعالجة تجارب الطبع معالجة دقيقة .

إعداد الكتاب للطبع :

وهي ناحية خطيرة من نواحي النشر ، إذ أن لهذا الإعداد أثره البالغ في ضبط العمل وإتقانه ، فالأصل المعد للنشر يجب أن يكون دقيقاً مراجعاً تمام المراجعة ، مراعى في كتابته الوضوح والتنسيق الكامل . ويكون ذلك :

١ — بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة بالخط الواضح الذى لا لبس فيه ولا إبهام .

٢ — وأن يكون مستوفياً لعلامات الترقيم التى سيأتى الكلام عليها .

٣ — وأن يكون منظم الفقر والحواشى .

٤ — وأن يزود بالأرقام التى يحتاج إليها الباحث .

٥ — وأن يتجنب الناشر التعقيدات الطباعية .

علامات الترقيم :

وهي العلامات المطبعية الحديثة التى تفصل بين الجمل والعبارات ، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب وما يُحمل عليهما . وهى مقتبسة من نظام الطباعة الأوربى ، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلاً فى الكتابة العربية ، فالنقطة قديمة عند العرب وكانت ترسم مجوّفة هكذا (○) . وكان يضعها الناسخ قديماً لتفصل بين الأحاديث النبوية . وكان قارئ النسخة على الشيخ أو معارضها على النسخ يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة (◉) ليدلّ بذلك على أنه انتهى فى مراجعته إلى هذا الموضع .

قال ابن الصلاح : وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة . ومن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم الحربي ، وابن جرير الطبري .
قال ابن كثير^(١) : « قد رأيت في خط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .
قال الخطيب البغدادي : وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً فإذا قابلها نقط فيها نقطة » .

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها ، فربَّ فاصلة يؤدي فقدّها إلى عكس المعنى المراد ، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً ، ولكنها إذا وضعت موضعها صحَّ المعنى واستنار ، وزال ما به من الإبهام .

مثال ذلك : « وكان صَعَصَعَةُ بْنُ نَاجِيَةَ ، جدُّ الفرزدق ، بن غالب عظيم القدر في الجاهلية » . فوضع فاصلة بعد الفرزدق يوم أولاً أن « ناجية » هو جد الفرزدق ، ويوم ثانياً أن « غالباً » والد ناجية . وكلاهما خطأ تاريخي ، فإن الفرزدق هو الفرزدق بن غالب بن صعصعة .

ومنها علامات التنصيص (« ») التي تفصل بين الكلام المتقنص وغيره فلا تختلط عبارة المتقنصات بغيرها ، واستعمالها يحتاج إلى حذر ، إذ لا بد أن يتيقن المحقق مقدار الكلام الذي يوضع بين العلامتين ، لئلا يضيف إلى الكلام ما ليس منه ويحذف ما يجب أن يكون فيه .

ومن ذلك الأقواس () التي تستعمل في إبراز بعض الكلمات وإظهارها .
ومنها علامة التكملة الحديثة [] ، وكاد المحققون جميعاً أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة ، وقلة نادرة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة () . والأولى بالناشر أن يلزم العرف الغالب .

تنظيم الفقر والحواشي :

وكان القدماء لا يعنون بتنظيم الفقر إلا بقدر يسير ، فكان بعضهم يضع خطأً فوق أول كلمة من الفقرة ، وبعضهم يميز تلك الكلمة بأن يكتبها بمداد مخالف ، أو يكتبها بخط كبير .

ولكن جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد يترك بعض الفراغ في أوله تنبيهاً إلى انتقال الكلام .

وأما الحواشي والتعليقات فلم يكن لها نظامٌ عند الأقدمين ، إذ كانت توضع أحياناً بين الأسطر ، أو في جوانب الصفحة .

وأما المحدثون فاتبعوا في ذلك طرقاً :

١ — الأولى أن تُعزل الحواشي في أسفل الصفحة بحرف مخالف .

٢ — الثانية أن تلحق الحواشي جميعها بنهاية الكتاب ، ويكتفى بإدراج الإشارات إلى اختلاف النسخ في حواشي صلب الكتاب .

٣ — والثالثة أن يُلحق الضربان جميعاً — أى التعليقات وذکر اختلاف النسخ — بنهاية الكتاب .

وحجة أصحاب الطريقتين الأخيرتين ألا يُشغل القارئ بغير نص الكتاب ، لئلا يتأثر برأى المحقق أو وجهة نظره .

أما أنا فإني أستحسن أن يكون كل أولئك في أسفل كل صفحة ، تيسيراً للدارس الذي ينبغي أن يكون ناقدًا لا متأثرًا برأى غيره أو وجهة نظره ، فإن المفروض في أغلب قراء الكتب المحققة أنهم في درجة عالية من التبصر ، وفي طبقة رفيعة من تحرُّر الفكر .

ويستحسن كذلك أن تبتدئ كل حاشية بسطر مستقل .

الأرقام :

وقد استُحدث فيها أنواع ثلاثة :

١ — أرقام صفحات الأصل المعتمد ، وتوضع في أحد جانبي الصفحة على أن يعين بدوها في صلب الكتاب بوضع علامة خاصة كخط مائل (/) أو رأسى (١) أو نجم (*). ويقصد بتلك الأرقام التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة .

٢ — أرقام الطبعات السابقة ، وقد جرى الناشر من الذين يحققون كتباً سبق نشرها من قبل أن يسيروا إلى أرقام الطبعات السابقة التي كثر تداولها ، كما صنعت دار الكتب في نشرتها لكتاب الأغاني ، إذ أشارت إلى أرقام طبعة بولاق ابتداء من الجزء الثاني ، باقتراح الأب أنطون صالحاني . وذلك لأن كثيراً من الأبحاث الجليلة قد اعتمدت على تلك الطبعات القديمة ، فوضع تلك الأرقام يسهل على القارئ أن يهتدى إلى تلك النصوص في ثوبها الجديد أو القديم .

٣ — أرقام الأسطر ، وتوضع على جانب آخر غير الجانب الذي وضعت عليه الأرقام السابقة . وفائدة هذه الأرقام غير خفية عند اقتباس النصوص أو الرجوع إليها . وقد جرى العرف على النظام الخامس ، بأن تكتب الأعداد ممثلة في (٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥) .

التعابير الطباعية :

والأمر في كل ما سبق راجع إلى ذوق الناشر وحذقه ، وترقيته بالقارئ الذي ينفر من التعقيدات الطباعية التي لا تفهم إلا بالعسر . فلا ريب أن للطباعة معاذلات كمعاذلات الكلام تؤلم القارئ كما تؤلم تلك السامع .

ومن ذلك ما جرى عليه بعض فضلاء الناشرين من أن هذا التعبير الطباعي :

(م : [نعم] ه) معناه أن الكلمة « نعم » وضعت في المتن عن نسخة م وإن كانت محذوفة في نسخة ه .

وأن هذا التعبير الطباعي (ه < تكاد > م ب) معناه أن كلمة « تكاد » ناقصة من نسخة ه ومأخوذة من م و ب .

ولا ريب أن استعمال هذه التعبيرات يخرج بالقارئ عن تفهّم النص إلى محاولة حلّ هذه الرموز .

معالجة تجارب الطبع :

ومن مآرس فن النشر وجد أنه يجب أن يباشر بنفسه معظم الخطوات الطبائية ، ووجد أن معالجة التجارب فن يحتاج إلى مزاولة طويلة متنبهة إلى مزالّات التصحيح . ومن أخطر تلك المزالّات :

١ — الإلف ، فالمصحح الذي يقرأ التجربة بالإلف ، كما يقرأ الصحف والكتب الخفيفة لا بد أن يخطئ كثيراً ، لأنه لا يقرأ بعينه كلها وإنما يقرأ بفكره وعينه معاً ، فيجوز الخطأ عليه جوازاً وهو ليس يدري به .

وعلاج ذلك أن يقرأ المصحح حروف الكلمة حرفاً حرفاً ولا يقرأها دفعة واحدة ، فإذا انتهى من الكلمة الأولى بدأ في قراءة الثانية على النحو السالف .

٢ — انتقال النظر عند جامع الحروف ، وهذا يحدث بوضوح في الجمل المتشابهة النهايات ، كما في هاتين العبارتين :

« وللحمّام من الفضيلة والفخر أن الحمام الواحد يباع بخمسمائة دينار ، ولو أردنا أن نحقق الخبر بأن بردوناً أو فرساً يبيع بخمسمائة دينار ، لما قدرنا عليه إلا في حديث السمر » .

ينتقل نظر الجامع من « بخمسمائة دينار » الأولى إلى ما بعد « بخمسمائة

دينار» الثانية، فيجعل بعدها « لما قدرنا عليه ». فإذا لم يتيقظ المصحح وقع في مثل ما وقع فيه الطابع؛ لذلك كان من المستحسن أن تكون المقابلة الأولى مزدوجة، أي يقابلها المصحح مع غيره من القراء الأملاء.

٣ — تكرار النظر، وهو أن يجمع العبارة مرتين. مثال ذلك « البغش : المطر الضعيف، ويقال له (الضعيف، ويقال له) الرذاذ ». أصل العبارة « البغش : المطر الضعيف، ويقال له الرذاذ ». والأمر في هذا مثله في سابقه.

٤ — الثقة بحروف الطباعة، فقد ترد التاء ثاء خفيفة النقطة الثالثة لا يظن لها إلا الخبير، أو ترد الحاء منقوطة بنقطة خفيفة من أعلاها فيظنها المصحح بعض هنات الطبع فيهملها، وكثيراً ما يلتبس السكون بالضمّة والضمّة بالسكون، والشدة ذات الفتحة بالشدة ذات الكسرة، بعامل الانطلاس.

وعلاج ذلك أن يستعمل المصحح الشك في كل موجب للريبة ويتداركه قبل استفحاله، وألا يُقرّر من الحروف إلا ما هو واضح تمام الوضوح، ظاهر كل الظهور، فإن الحرف المريض في التجربة يكون في أغلب الأمر مريضاً بعد الطبع. ويستحسن أن يستعان في مراجعة التجربة الأخيرة بعين أخرى غير عين المحقق، لأن القارئ الغريب أيقظ نظراً، وأدق انتباهاً.

٣ — صنع الفهارس الحديثة

وللفهارس المقام الأول بين هذه المكملات ، إذ بدونها تكون دراسة الكتب — ولا سيما القديمة منها — عسيرة كل العسر . فالفهارس تفتش مافي باطنها من خفيات يصعب التهدي إليها ، كما أنها معيار توزن به صحّة نصوصها ، بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه .

وقد أصبح عصرنا الحديث المعقّد في حاجة ملحة إلى اختزال الوقت وإنفاق كل دقيقة منه في الأمر النافع .

وللفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرجال والتراجم والبلدان ومعاجم اللغة ، ولكن لإخواننا المستشرقين فضل التوسّع في هذا التنويع الحديث ، فقد عرفنا عنهم فهارس الأعلام والقبائل والبلدان والشعر والأيام والأمثال والكتب . وقد اقتبسنا نحن هذه الأنواع ، وزدنا فيها ضروبا أخرى كثيرة .

فما ابتدعه محقق الحيوان « فهرس أنواع الحيوان » وقد بلغ عدد صفحاته نحو مائة صفحة ، وظهر هذا الفهرس مرتباً ترتيباً علمياً دقيقاً على هذا الوضع :

١ — تسمية الحيوان وبيان جنسه وأنواعه وأشباهه .

٢ — الكلام في أعضائه وتطوراته وألوانه .

٣ — بيان طعامه وشرابه ، وسلاحه ، وصوته ، وصنعتة ، ونفحة وضرره .

٤ — الكلام في تناسله ، وطباعه ، وتعليمه ، وأمراضه ، وعمره .

٥ — بيان موطنه ، وأثر الطبيعة فيه ، وعلاقته بغيره من الحيوان .

فيستطيع الباحث أن يستخرج معارف كل حيوان منظمّة على هذا النسق المرتب . ومنها في كتاب الحيوان أيضاً « فهرس المعارف العامة » التي لا تدخل تحت العنوانات المألوفة في الفهارس ، وقد بلغ نحو ثلاثين صفحة .

ومنها فيه أيضاً « فهرس المباحث الكلامية » التي تتعلق بعلم الكلام .
وفي كتاب البيان والتبيين : « فهرس البيان والبلاغة » وكذلك « فهرس الحضارة » ، ويشمل نظم العرب الاجتماعية والسياسية والمالية والخلقية والتعليمية .
وفي كتاب مقاييس اللغة « فهرس مافات المعاجم المتداولة ، أو انفرد به ابن فارس » .

وفي شرح المفضليات « فهرس الأوصاف » و « فهرس التشبيهات » .
وابتدع الأستاذ محب الدين الخطيب في نشر كتاب « الميسر والقдах »
« فهرس ما في متن الكتاب من لغات الميسر والقдах وصفاتهما وأداتهما » .
كما صنع الأب أنستاس مارى الكرملى في نشر « الإكليل » فهرس المعمرين ،
والفهرس العمرانى . وله فهارس أخرى طريفة في نشر « نخب الذخائر » .
وكذلك ابتدع الأستاذ محمد عبد الغنى حسن في نشر « حلية الفرسان » ١١
فهرساً تتعلق بالخیل .

وصنع الأستاذ كوركيس عواد في نشر « الديارات للشابستى » فهرساً
عمرانيا طريفاً .

ولغير هؤلاء من إخواننا المحققين العرب جهود أخرى موقفة في الفهارس قد
يضيق بسردها هذا المقام .

وإنما ذكرت هذا كله لأسجل هذه الاتجاهات العلمية الحديثة التي تحاول
أن تبحث الكنوز وتقلبها المرة تلو المرة ، لتعثر على ما يفيد العلم والتاريخ الحضارى .
وأكثر من عرض ذلك أيضاً لأقول : إن لكل كتاب منهجاً خاصاً في
فهرسته دون التقيد بالطرق العامة للفهارس ، وهى الطرق التقليدية القديمة ، أى التى
كانت حديثة بالأمس ، إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارىء من أن
ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع .

طرق صنع الفهارس :

أمثل الطرق لصنع الفهارس طريقتان :

١ — طريقة الجذاذات ، يكتب فيها ما يراد فهرسته ، ثم يرتب ترتيباً هجائياً على أوائل الكلمات ثم ثوانيتها ثم ثوالثها .

ولفرز هذه الجذاذات صندوق خاص ، مقسم إلى بيوت صغيرة يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء .

ولهذه الطريقة عيبان : أولهما احتمال فقد بعض الجذاذات ، والثاني أنها عمل أشبه ما يكون بالعمل الآلى .

٢ — طريقة الدفتر المفهرس ، الذى يخصص لكل حرف من الحروف أوراقاً خاصة ، يخصص سطر منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقعه المفهرس .

وهذه الطريقة أضبط من سالفاتها ، إذ تكون مواد الفهرس تحت المراقبة الدقيقة والمقارنة المستمرة . ولكنها لا تستغنى عن الطريقة الأولى ولا سيما فى الفهارس الكبيرة ، إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذاذات للترتيب فحسب ، بعد أن يضع على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذى وضعه فى الدفتر إزاء كلتها ، ليضعه دليلاً له فى كتابة الفهرس بعد ترتيبه .

استخراج الفهارس :

تحتاج الفهارس إلى تمهيدات فى النسخة التى ترصد للفهارس ، بأن يضع المفهرس علامة على ما يريد فهرسته من الكلمات . وبعض المفهرسين يميز كل نوع من أنواع ما يراد فهرسته بلون خاص ، أو يضع بإزائه رمزاً يدل على نوعه مثل « هـ » « للقبائل » و « ع » للعلم . فإذا انتهى من تسجيل الكلمة فى

الجذاذة أو في الدفتر صنع علامة أخرى تفيد أنه قد فرغ من كتابتها . ذلك لأن
المفهرس جدير أن يسلك السبيل التي تجلب إليه الطمأنينة أن عمله قد سار على دقة
بالغة في الاستيعاب ، إذ أن فقد كلمة أو رقم صفحة يسلب المفهرس قيمته .

ترتيب الفهارس :

ويشمل : ١ — ترتيب كل فهرس في نطاقه نفسه .

ب — ترتيبه مع غيره من الفهارس .

١ — أما الأول فمن اليسير أن نجري هذا الترتيب بواسطة صنع مجموعات
مرتبة على الثواني ثم على الثوالت وهكذا . وينضبط هذا العمل ويسهل باستعمال
« صندوق الجذاذات » .

وترتيب الأعلام والبلدان والقبائل ونحوها ليس فيه شيء من العسر إلا في
مراعاة « الإحالات » . وذلك فيما إذا ورد العلم مرة باسمه ، وأخرى بكنيته أو لقبه ،
فتحول أرقام كل من الأخيرين إلى « الاسم » لأنه هو المعتمد في الترتيب . وبينه
المفهرس القاري إلى ذلك .

وأما الكنى والألقاب التي لم يرد لها اسم ترد إليه فإنها توضع كما هي
في ترتيبها .

وبعض المفهرسين يعتبر كلمة « ابن » و « أبو » و « ذو » فيضعها في الألف
والذال ، وبعضهم يهمل ذلك فيرتب ما أضيفت إليه فقط ، فابن الحسن في الحاء ،
وأبو اليسر في الياء ، وذو الإصبع في الألف . وبعضهم يهمل « ابن » و « أبو »
فقط ويجعل « ذو » في الذال . وهذا النظام الأخير هو الذي ارتضيته في فهارسي ،
وهو النظام الغالب بين المفهرسين . والأمر كله لا يعدو الجري على نظام خاص .

وأما ترتيب « الشعر » فإنه متنوع الضروب :

وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافي من الهمزة إلى الياء ثم الألف اللينة

في آخرها ، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام : الساكنة ، ثم المفتوحة ، ثم المضمومة ، ثم المكسورة ، ويضاف آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء بالساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة .

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر ، هو ترتيب البحور الستة عشر ، وقد يضم إليهما ترتيب ثالث هو صاحب الشعر ، وفي كل ذلك ترتب الصفحات في كل قافية على حدة .

أما أنا فقد سرت في معظم كتبى الأخيرة على نهج خاص في الترتيب قصدت به التيسير والضبط ، إذ سرت على الطريقة الأخيرة ملغياً ترتيب البحور ، لجل كثير من الناس بها أو بتطبيقها ، وسرت على طريقة شبيهة بالعروضية ، فأجعل ترتيب كل مجموعة من القوافي على النسق التالى :

فَعْلٌ — مَفْعَلٌ — فَعْلٌ — فاعل — فعال وأفعال — فعول وفعل
مثل : أهل — المعول — سُبُلٌ — عواذل — الخيال وأمثال — تقول وسليل
وتفسيرها من علم القافية — وهو ما لم نقصده — أن ترتب على القوافي التالية :
التواتر . المتدارك . المتكاوس أو المتراكب . المؤسسة ، المردوفة بألف . المردوفة بواو أو ياء
وجعلت كل المشطورات من السريع والمنسرح والرجز فهرساً واحداً
سميته فهرس الأرجاز ، وذلك لصعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة ، ولأن
أرجاز العرب جاءت على هذه البحور جميعاً .

ب — وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فإن المنهج المنطقي يقتضى تقديم أهم الفهارس وأشدها مساساً بموضوع الكتاب . فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدم فيه فهرس الأعلام ، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال ، أو قبائل قدم فهرس القبائل وهكذا . ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المؤلف .

٤ — الاستدراك والتذيل

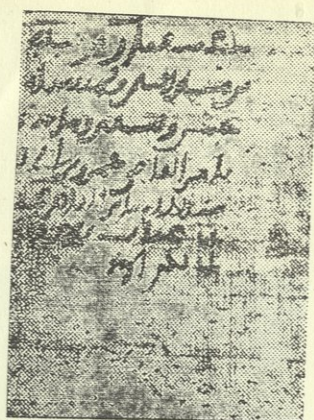
ولابدّ بعدو الأمر مهما أجهد المحقق نفسه وفكره في إخراج الكتاب ، أن تقوته بعض التحقيقات أو التوضيحات ، أو يزل فكره أو قلمه زلّة تقتضى المعالجة . ففي باب الاستدراك والتذيل الذى يلحق غالباً بنهاية الكتاب ، مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب أو شارحه ، أو مازل فيه فكره أو قلمه .

وبعض الناشرين لا يحلّ هذا الأمر محله من العناية ، ليسدل ثوب الجلال على كتابه ، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ ، فكان بذلك كالنعامة إذ تخفى رأسها زاعمةً أن أحداً لن يراها لأنها لا تراه !

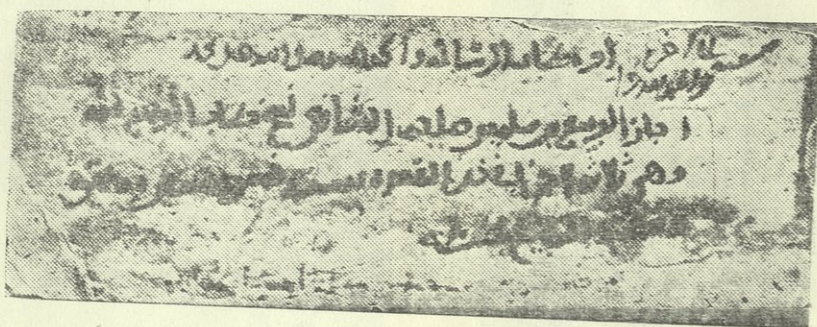
إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً ، لا إثم ولا حوب ، ولكنّ كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير فى أداء الأمانة . ومراجعة الحق خير من التماهى فى الباطل !

* * *

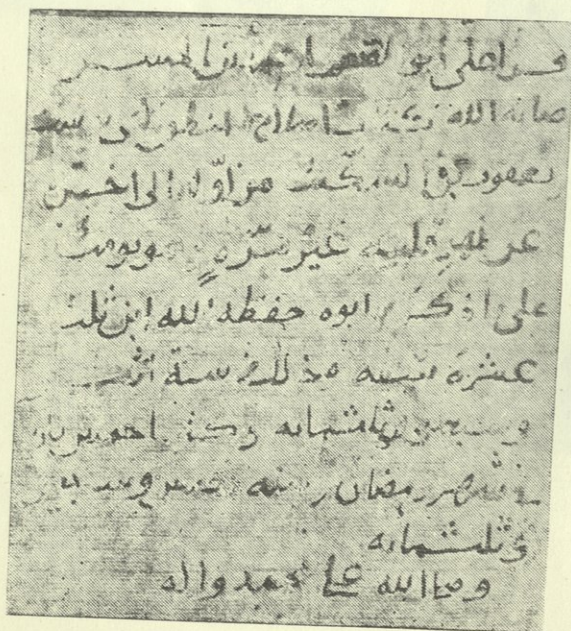
وأما بعد ، فهذا ما أدته إلى الدراسة الباحثة ، وهدتنى إليه تجارب الأعوام الطوال . ولعلّ فى هذا ما يمنحنى العذر فى أن أسوق الحديث أحياناً عن عملى وعن تجربتى ، فى زمانٍ أربى على الثلاثين عاماً . والحديث عن النفس مملول مطّرح ، ولسكنه إذا أريد به فى الأول والآخر خدمة العلم ورعاية الفن ، فارقتّه مسحة الإملال وأوشك أن يكون سائغاً مقبولا .



قطعة من مكتوب على ورق البردي
مؤرخة بتاريخ سنة ١٩٥ . وهي من
الصورة رقم ٥١ من اللوحة رقم ٧ من
الجزء الأول من كتاب الأوراق البردية .
تمثل خط القرن الثاني الهجري .

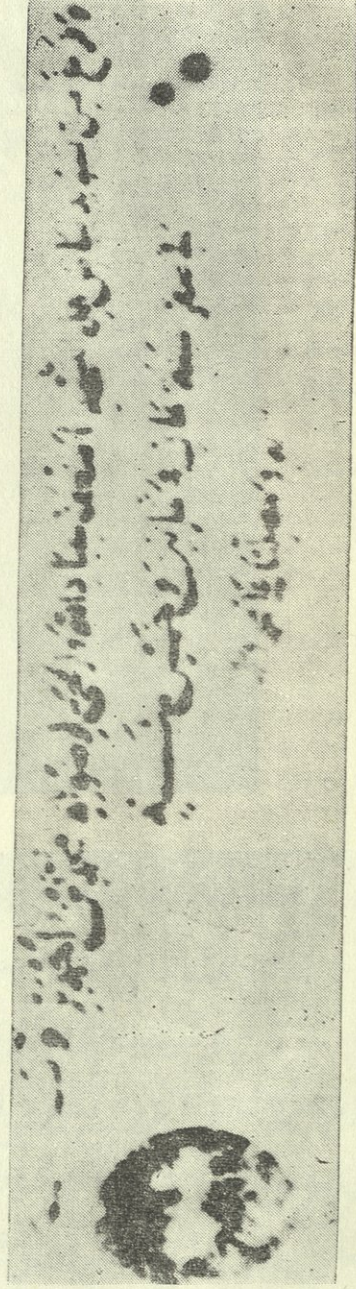
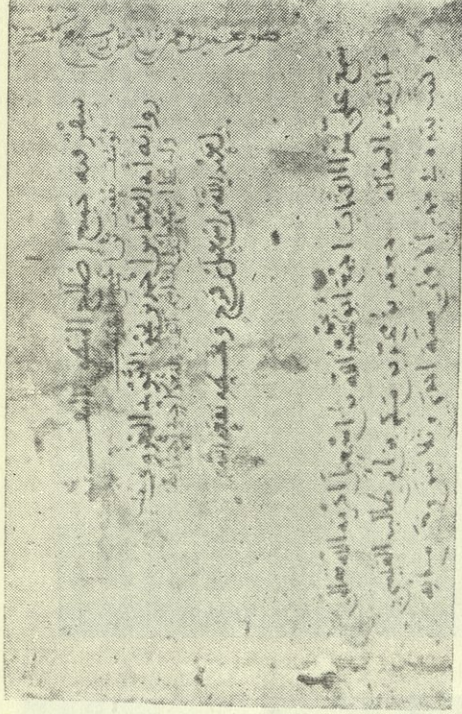


إجازة بخط الربيع بن سليمان تلميذ الشافعي ، كتبها في آخر نسخة من رسالة الشافعي ،
كتبت سنة ٢٦٥ . وهي من الإجازات الغربية . انظر ص ٣٠ من هذا الكتاب .



صورة سماع أبي القاسم
أحمد بن الحسن ، على أحمد
بن فارس صاحب مقاييس
اللغة ، تاريخه سنة
٣٧٢ . وهذا السماع
مسجل على نسخة مكتبة
المصورة من إصلاح المنطق
لابن السكيت .

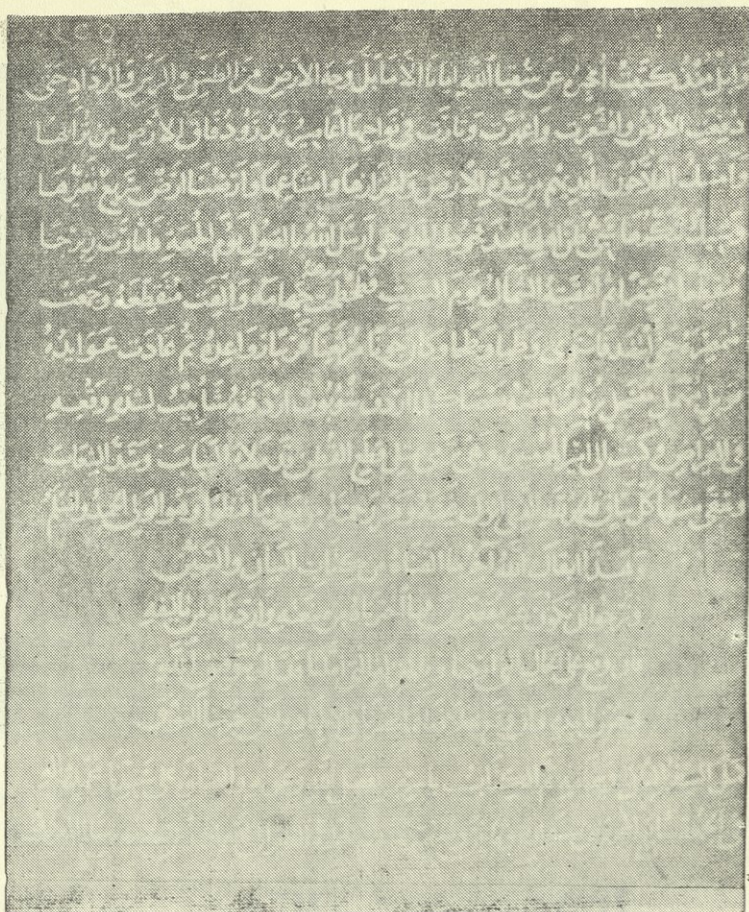
صورة صفحة العنوان من نسخة مكتبة
 الأسكندرية من كتاب « إصلاح النطق »
 بخط كاتبها عبد الله بن إسماعيل بن فرج ،
 وفيها أيضاً سماعه على جعفر بن محمد بن مكي
 بن أبي طالب القيسي سنة ٥٣١ .



صورة من الصفحة الأخيرة من « شرح الحاشية للرزوقي » بخط محمد بن أحمد بن أيوب . سنة ٥٨٨ . من نسخة مكتبة لاله لي بتركيا .

دیناں کے لئے ہر ایک کو
میں نے اپنا دل دیا ہے
میں نے اپنا دل دیا ہے
میں نے اپنا دل دیا ہے
میں نے اپنا دل دیا ہے

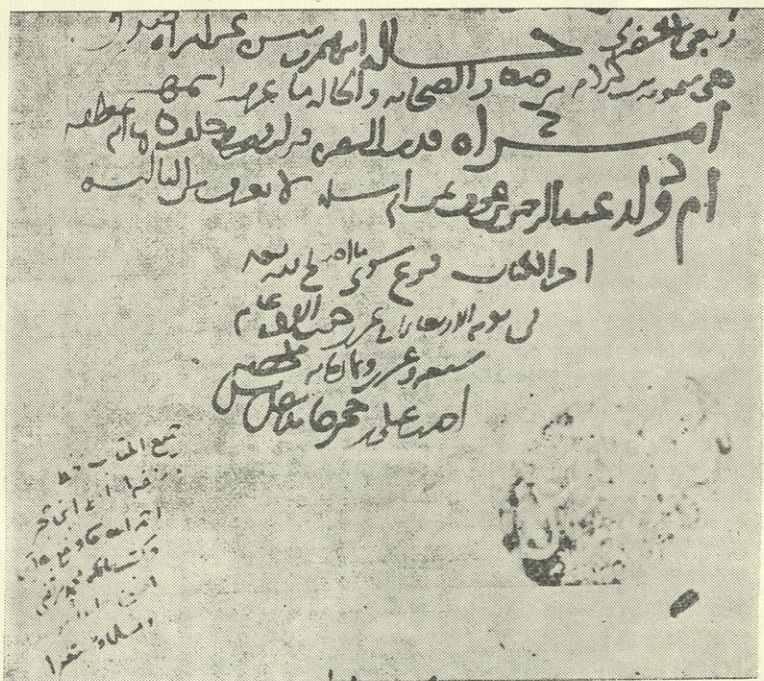
میں نے اپنا دل دیا ہے
میں نے اپنا دل دیا ہے
میں نے اپنا دل دیا ہے
میں نے اپنا دل دیا ہے
میں نے اپنا دل دیا ہے



صورة من
الصفحة الأخيرة
من نسخة
كوبيلي من
« البيان
والتيين »
للجاحظ، بخط
أحمد بن سلامة
ابن سالم
المعري سنة
٦٨٤ .

رسالة مخاطب بها ابو عامر من غرسية
ابا عبد الله بن الخطار يعاتبه فيها ويبيح العجم على الفهم
وكتب بها من لا يدري
سلامة عليك يا الزوي المروى الموقر فريضة على حلقة تجانة أرض
اليمين بن سيد التمر كان ما به اندضر انسان اذ من ضيقان او من الذا في
حتمان وان كان القوم انقوت وعين العالم اغنوك على حمص
للزهور بمناصرة اليعمال للذكر وترى الزهور وفلا ما اخرا الشجرة

صورة تمثل الخط المغربي المعتاد ، وهي فاتحة رسالة ابن غرسية ، المنشورة بالمجموعة الثالثة
(من نواذر المخطوطات) ، وهي من مخطوطات الأسكوريال .



صورة من الصفحة الأخيرة لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، والكتاب بخطه. وتجد في الزاوية اليسرى شهادة بخط السيد محمد مهتدي الزبيدي صاحب تاج العروس هي نموذج لحظه.

الباب الثامن عشر في ذكر الذروع

الذروع فزعها الله عز وجل بالجنة التي انعم بها على العالمين قال المفسرون في قوله
تعالى وشر اهل بيتك بائسكم انما الذروع وانما الشرايع الرجل ما قرأ في ما جحد
ولذلك قال عباد بن الحصين وقد سألته رجل ان ذرع كنت تحب ان تلقى عذرة فقال لمبه أجيد
مفتاخوك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذرع يقال للنادي الفضول وكانت له
ذرع اخرى اذا عافت بوزا فيها لم تمض حارضا وانما ارسلت مفتاح حارضا وكان عليه
السلام ما يشاء من العرب (بابنا) وكان له ذراعان اصابهما رية فينفاع يقال لا خرا منما
الغفيرة وقيل انما كان عنده ذرع داود عليه السلام التي كانت عليه يوم قتل جالوت
وقول اني لغفار الحكيم كان يحمل ذراعه عليه السلام وداود يصنع الذرع ولم يزل لغفار
ما يمتد ولم يفتله منها فلما اكتملها يسما وقال انها الجحر ليزوم بامر وعلم لغفار

صورة تمثل الخط الأندلسي، وهو قطعة من كتاب حلية الفرسان، لابن هذيل

كتبت في سنة ١١١٠ .

٥٣ كتب النسخ والقصص

٥٤ كتب النسخ والقصص

٥٥ كتب النسخ والقصص

٥٦ كتب النسخ والقصص

٥٧ كتب النسخ والقصص

٥٨ كتب النسخ والقصص

٥٩ كتب النسخ والقصص

٦٠ كتب النسخ والقصص

٦١ كتب النسخ والقصص

٦٢ كتب النسخ والقصص

٦٣ كتب النسخ والقصص

٦٤ كتب النسخ والقصص

٦٥ كتب النسخ والقصص

٦٦ كتب النسخ والقصص

٦٧ كتب النسخ والقصص

٦٨ كتب النسخ والقصص

٦٩ كتب النسخ والقصص

٧٠ كتب النسخ والقصص

٧١ كتب النسخ والقصص

٧٢ كتب النسخ والقصص

٧٣ كتب النسخ والقصص

الفهارس

١ - فهرس منهج الكتاب

٥ - ٧ مقدمة

٨ كيف وصلت إلينا الثقافة العربية

٨ - ١٠ أول نص مكتوب

١٠ - ١٢ أوائل التصنيف

١٣ - ٢٠ الورق والوراقون

٢١ - ٢٢ المخطوط

٢٣ - ٢٨ أصول النصوص

٢٩ - ٣٠ منازل النسخ

٣٠ - ٣١ كيف تجمع الأصول

٣١ - ٣٢ فحص النسخ

٣٣ - ٤٩ التحقيق

٣٤ - ٣٥ تحقيق العنوان

٣٥ - ٣٦ » اسم المؤلف

٣٦ - ٣٧ » نسبة الكتاب إلى مؤلفه

٣٨ - ٤١ » متن الكتاب

٤١ خطر تحقيق المتن

٤١ - ٤٩ مقدمات تحقيق المتن . التمرس بقراءة النسخة ، التمرس بأسلوب

المؤلف ، الإلمام بموضوع الكتاب ، الاستعانة بالمراجع العلمية

٥٠ - ٥٤ التصحيح والتحرير

٥٣ كتب التصحيف والتحريف

٥٣ تاريخ التصحيف والتحريف

٥٤ كتب المؤلف والمؤلف .

٥٥ — ٦٤ معالجة النصوص

٥٥ — ٥٦ ترجيح الروايات

٥٦ تصحيح الأخطاء

٥٧ — ٥٨ نموذج لتصحيح بعض التحريفات

٥٩ — ٦٠ دراسة تحليلية لنشوء بعض هذه التحريفات

٦٠ — ٦١ الزيادة والحذف

٦١ — ٦٢ التغير والتبديل

٦٢ — ٦٣ الضبط

٦٣ — ٦٤ التعليق

٦٥ — ٧٨ المكملات الحديثة

٦٦ — ٧٢ العناية بالإخراج الطباعي : إعداد الكتاب للطبع ، علامات

الترقيم ، تنظيم الفقر والحواشي ، الأرقام ، التعقيبات الطباعة ،

معالجة تجارب الطبع

٧٣ — ٧٨ صنع الفهارس الحديثة : طرق صنع الفهارس ، استخراج

الفهارس ، ترتيب الفهارس .

٧٨ الاستدراك والتعديل

٢ - فهرس الاعلام

البغدادى صاحب الخزانة : ٢٤
 أبو البقاء : ٤٧
 أبو بكر السروكى : ٥٥
 أبو بكر الصديق : ٩
 أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : ١٠
 بنيل : ٤٢
 ابن البيطار : ٤٧
 بيقان Bevan : ٢٥
 التبريزى : ٢٨ ، ٤٦
 الترمذى : ٩
 توزون : ٣٧
 الثعالبي : ٤٧
 ثعلب : ١٧ ، ١٨
 ثناء الكاتبة : ٢٠
 الثورى = سفيان
 الجاحظ : ١٥ — ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ ،
 ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤١ ،
 ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥
 جاير Rudolf Geyer : ٢٥
 ابن جرير الطبرى : ٦٨
 أبو جعفر الإسكافى : ٢٤
 أبو جعفر المنصور : ١٢ ، ١٤
 ابن جني : ٤٦
 الجهشياري : ١٣
 الجوالقي : ٤٧
 جورجى زيبان : ٣١
 الحاجرى : ١٥ ، ٣٣
 الحاكم المحدث : ٩
 ابن حجر : ٣٤ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٣
 ابن أبي الحديد : ٢٤ — ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨
 الحسن بن بشر الآمدى : ٥٤
 أبو الحسن بن الحسن بن الهيثم : ١٨

الآمدى = الحسن بن بشر
 إبراهيم الحربى : ٦٨
 » بن محمد الساسى : ٢٠
 أبى بن كعب : ٨
 أحمد بن أحمد بن أخى الشافعى : ٢٠
 أحمد بن حنبل : ٥٣ ، ٦٨
 أحمد زكى باشا : ٦٥
 أحمد شاكر : ٣٠
 أحمد الشايب : ٧
 أحمد بن على الخطيب البغدادى : ١٩ ، ٢٠ ،
 ٥٤ ، ٦٨
 أحمد عيسى : ٤٧
 أحمد بن محمد بن دنان : ١٩
 ابن أحر : ٥٠
 الأخفش : ٥١
 أدى شير : ٤٨
 أبو إسحاق الطبرى : ٢٣
 إسماعيل بن محمد ، ابن الزجاجى : ٢٠
 الأسود الأعرابى ، أبو محمد : ٢٤
 أبو الأسود الدؤلى : ٤٢ ، ٤٣
 الأشمونى : ٤٨
 الأعشى : ٦٥
 الأمين ، محمد بن زبيدة : ١٤
 ابن الأنبارى : ٤٦
 أنستاس مارى الكرملى : ٧٤
 أنطون صالحانى : ٧٠
 أهرن بن أعين : ١١
 الأوزاعى : ٤٠
 البقى = عثمان
 البخارى : ٩
 برجستراسر Bergstraeser : ٧
 بروكلمان Brokelmann : ٣١

أبو عثمان الجاحظ = الجاحظ
عثمان بن أبي شيبة : ٥٣
» » عفان : ١٠
» » مسلم البتي : ٥٣
العزيز بالله الفاطمي : ١٧
العسكري = الحسن بن عبد الله
ابن العطار : ١٩
عقيل بن علفة : ٥٨
أبو العلاء المعري : ٥٨
علان الشعوبى : ٢٠
على بن حمزة البصرى : ٥٣
» » أبي طالب : ٢٧
» » عبد الله بن أبي هاشم المعري : ٢٠
» » عمر الدارقطني : ٥٣ ، ٥٤
أبو علي بن مقالة = محمد بن علي
عمر بن الخطاب : ١٠
أبو عمر الزاهد = محمد بن عبد الواحد
عمر بن عبد العزيز : ١٠ ، ١٨
ابن العميد : ٣٢
أبو عمير : ٥٤
عياض القاضي : ٢٢ ، ٤٠
ابن فارس : ٤٦
أبو الفتح عبد الله بن أحمد النحوى : ٢٧
الفرزدق : ٦٨
فريتس كرنكو F. Krenkow : ٣٦
الفضل بن يحيى البرمكى : ١٣ ، ١٤
ابن فضل الله العمرى : ٣٦
فيليب دى طرازى : ٣٦
ابن فيوما : ٢٠
أبو القاسم = عبد الوهاب بن عيسى
القالى : ١٩
ابن قتيبة : ٢٦ ، ٤٦
قدامة بن جعفر : ٤٧
قرزل ، فرس : ٥٧
القرطبي : ٤٠
قطة العدوى : ٢٥

القنطري : ١٨ ، ٣٢
القلقشندى : ١٤ ، ٢١ ، ٣٥
كافور الإخشيدى : ٣٧
ابن كثير : ٣٩ ، ٦٠ ، ٦٨
كراوس : ١٥ ، ٣٣
ابن الكلبي : ٥٠
كوركيس عواد : ٧٤
كيسان مستعلى أبي عبيدة : ٥٢
لايل Lyall : ٢٥
ماسرجويه الطيب : ١١
ابن ماكولا : ٥٤
مالك بن أنس : ١١
» » دينار السامى : ١٨
المأمون : ٢٠
ابن المبارك = عبد الله
المبرد = محمد بن يزيد
المتقى بالله : ٣٧
محب الدين الخطيب : ٧٤
محمد بن حبيب البغدادى : ٥٤
» » زبيدة = الأمين
» » سيرين : ٤٠
محمد عبد الغنى حسن : ٧٤
» » بن عبد الملك بن الزيات : ١٥
» » عبد الواحد ، غلام ثعلب : ٢٣ ، ٢٧
» » علي بن الحسن ، ابن مقالة : ٢١
» » فضيل بن غزوان : ١١
» » مسلم الزهرى : ٥٢
» » يزيد المبرد : ٢٠ ، ٦٥
المرزوقى : ٤٦
مسلم ، صاحب الصحيح : ٩
» » بن محمد الأندلسى : ٤٢
أبو المطرف القاضى : ٣٠
معاوية بن أبي سفيان : ١١
المعلوف (أمين) : ٤٧
معمر ، المحدث : ١١
أبو معمر = عبد الله بن سخرية

المقتدر : ١٩	ابن هشام : ١١
المقریزی : ١٧ ، ٨	هشيم : ١١
ابن مقالة = محمد بن علي	الهميداني : ٤٧
أبو منصور الجبان : ٣٢	الواقدي : ٢٤
ابن منظور : ٤٦ ، ٤٧	وستنفلد Wüstenfeld : ٢٢ ، ٢٥
موسى عليه السلام : ٣٩	الوليد بن عبد الملك : ١١
أبو موسى الخامض : ١٨	وهب بن منه : ١١
ابن النديم : ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ —	ياقوت : ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٥
٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤	أبو يحيى = زكريا بن يحيى
نصر المهوريني : ٢٥ ، ٤١ ، ٤٢	أبو يحيى البصري = مالك بن دينار
ابن نقطة الحبلى : ٥٤	يحيى بن خالد البرمكي : ١٧
أبو نواس : ٥٤	» » عدى المنطقي : ١٨
النوى : ٥٣	» » محمد الأرزني : ١٨
هارون الرشيد : ١٤ ، ٢٠	يونس بن حبيب : ٥٢ ، ٥٣
أبو هريرة : ٩	» » سليمان : ١١

٣ — فهرس القبائل والطوائف ونحوها

بنو إسرائيل : ٣٩	بنو سامة بن لؤي : ١٨
الأفارقة : ٢١	بنو العباس : ١٩ ، ٢١
الأمويون ، بنى أمية : ٢١ ، ٢٣	العجم : ١٢
الأنصار : ٨ ، ٩	القراء : ٩
البرامكة : ٢٠	قريش : ٨
البربر : ١٢	المغاربة : ٤٣
الدولة الممتونية : ٢١	اليقوية : ١٩

٤ - فهرس البلدان والمواضع ونحوها

الاتحاد السوفياتي : ٣١	سويسرا : ٣١
إفريقية : ٢١	العراق : ٣١ ، ١٧ ، ١٦
ألمانيا : ٣١	فارس : ٢٧
الأندلس : ٤١ ، ٢١ ، ١٧ ، ١٢	فرنسا : ٣١
إيران : ٣١	فلسطين : ٣١
إيطاليا : ٣١	قرطبة : ٢٠
بدر : ٨	الكوفة : ١١
البشر : ٥٧	لبنان : ٣١
البصرة : ١١	المدينة : ١٠ ، ١١ ، ١٢
بغداد : ٢٧ ، ١٨ ، ١٤ ، ١٣	مسجد النبي صلى الله عليه وسلم : ١٨
بلاد الجريد : ٢١	مصر : ٥٥ ، ٣١ ، ١٨ ، ١٦ ، ١٤ ، ١١
بلجيكا : ٣١	المغرب : ٢١ ، ١٢
بيت الحكمة : ٢٠	المغرب الأقصى : ٣١
تونس : ٣١	النمسا : ٣١
الجزائر : ٣١	الهند : ٣١
الحجاز : ٣١	هولندا : ٣١
حيدر آباد : ١١	وادي النيل : ٣٩
خراسان : ١٣ ، ١١	واسط : ١١
خزائن كتب الفاطميين : ١٧	الولايات المتحدة : ٣١
» » يحيى بن خالد : ١٧	اليابان : ٣١
الدامرك : ٣١	اليمامة : ٨
سجستان : ١٨	اليمن : ٣١ ، ١١
سوريا : ٣١	اليونان : ٣١ ، ١٠
سوق الكتب ببغداد : ١٨	

٥ - فهرس الكتب

التي كانت موضع دراسة فنية

- أخبار عبيد بن شربة : ١١
أدب الكاتب لابن دريد : ٢٦ وابن قتيبة : ٢٦
إعانة المنشى : ٢١
الأغانى ليونس بن سليمان : ١١
إقليدس : ١٨
الإكليل ، للهمداني : ٧٤
الألفاظ الفارسية العربية لأدى شبر : ٤٨
الألفاظ الكتابية للهمداني : ٤٧
بغية الوعاة للسيوطي : ٤٦
البيان والتبيين : ٢٧ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٧٤
تاج العروس ، للزبيدي : ٤٧
تاريخ آداب اللغة العربية ، لجورج زيدان : ٣١
« أدب اللغة العربية ، لبروكلمان : ٣١
تاريخ الطبرى : ١٨
تذكرة داود : ٤٧
التصنيف والتحريف للدارقطني : ٥٣
« « للعسكري : ٥٠ ، ٥٣
التعريف بالمصطلح الشريف ، لابن فضل الله
العمرى : ٣٦
تفسير أبى حيان : ٤٠
« الطبرى : ١٩
« القرطبي : ٤٠
تكملة المعجمات العربية ، لدوزى : ٤٧
تنبيه الملوك والمكاييد ، المنسوب إلى الجاحظ : ٣٧
التنبيهات على أغالط الرواة ، لعلى بن حمزة : ١١
تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٤٦
التيحان فى ملوك حمير ، لوهب بن منبه : ١١
الجمهرة لابن دريد : ١٧ ، ٢٧
جواهر الألفاظ : ٤٧
- حاشية الصبان على الأشموني : ٤٨
حلية الفرسان ، لعلى بن عبد الرحمن الأندلسي : ٧٤
الحماسة ، لأبى تمام : ٢٨
الحيوان للجاحظ : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥
خزانة الأدب ، للبغدادى : ٢٤
الديارات ، للشابسى : ٧٤
ديوان الأعشى : ٦٥
رسالة الشافعى : ٣٠
رسائل الجاحظ ، للسندوبى : ٢٥
شرح الأشموني للألفية : ٤٨
« الحماسة للتبريزى : ٢٨ ، ٤٦
« « للرزوقي : ٤٦
« المعلقات لابن الأنبارى : ٤٦
« المفضليات لابن الأنبارى : ٤٦
« « لأحمد شاكر وعبد السلام
هارون : ٧٤
« نخبة الفكر ، لابن حجر : ٥١
« نهج البلاغة ، لابن أبى الحديد : ٥٤ ،
٢٥ ، ٢٧
صبح الأعشى ، للقلقشندي : ٣٥
صحيح البخارى : ٩ ، ٤٠
« مسلم : ٩ ، ٤٠
العثمانية ، للجاحظ : ٢٤ ، ٢٥
العققة والبررة ، لأبى عبيدة : ٤٣
عيون الأخبار ، لابن قتيبة : ٤٦
العين ، المنسوب للخليل : ١٧ ، ٣٦
فرحة الأديب ، للأسود الأعرابى : ٢٤
الفصح ، لثعلب : ١٧
فقه اللغة ، للتحالى : ٤٧
القرآن الكريم : ٨ — ١٠ ، ١٤ ، ٣٨

معجم الحيوان ، للمعلوف : ٤٧
 معجم ما استعجم ، للبكري : ٢٢
 معجم أسماء النبات ، لأحمد عيسى : ٤٧
 العرب ، للجواليقي : ٤٨
 المغازي ، للواقدي : ٢٤
 مفاتيح العلوم ، للخوارزمي : ٤٧
 المفردات ، لابن البيطار : ٤٧
 مقاييس اللغة ، لابن فارس : ٧٤ ، ٤٦
 المؤلفات والمختلّف للبغدادى ، والدارقطنى ،
 وابن ماكولا ، وابن نقطة : ٥٤
 الموطن ، للمالك بن أنس : ٤٠
 الميسر والقдах لابن قتيبة : ٧٤
 نخب الذخائر لابن الأكفانى : ٧٤
 النقااض ، لأبي عبيدة : ٦٥
 نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد : ٢٤ ، ٢٧
 همع الهوامع ، للسيوطى : ٤٨
 وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم : ٢٤
 الياقوت ، لأبي عمر الزاهد : ٢٣ ، ٢٧

الكامل ، للمبرد : ٦٥
 كتاب أهرن بن أعين : ١١
 كتب ابن سينا المزيفة : ٣٢
 كشف اصطلاف القنون ، للتهانوى : ٤٧
 كليات أبي البقاء : ٤٧
 لسان العرب ، لابن منظور : ٤٦ ، ٤٧
 اللصوص ، لأبي سعيد السكري : ٢٤
 المتوسطات : ١٨
 مثالب العرب ، لزياد بن أبيه : ١١
 مجالس ثعلب : ٢٨
 المحسطى : ١٨
 مختلف القبائل ومؤلفها . لابن حبيب : ٥٤
 المخصص ، لابن سيده : ٤٧
 المزهر ، للسيوطى : ٣٦ ، ٥١
 مشارق الأنوار ، للقاضى عياض : ٢٢
 المشتبه ، للذهبي : ٥٤
 المطالع النصريّة ، لنصر الهوربني : ٤٢
 معجم أسماء الملابس العربية ، لدوزى : ٤٧

استدراك

ص ١٠ س ١٦ سقط بعد كلمة « الحديث » هذه العبارة : « وخار الله له وأذن لأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فى تدوين الحديث » . وهذا من قبيل « انتقال النظر » ! الذى تكلمت عليه فى ص ٧١ .

ص ١١ س ٥ الصواب « زياد بن أبيه » .

مراجع البحث التي تحتاج إلى تعيين

- إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، للقفطى . السعادة ١٣٢٦
أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى . الجزائر ١٩٣٦ م
اختصار علوم الحديث لابن كثير . صبيح ١٣٧٠
إرشاد الأريب ، لياقوت . دار المأمون ١٣٢٣
الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهاني . دار الكتب من سنة ١٣٤٧
الإكليل ، للهمداني . تحقيق الأب أنستاس . بغداد ١٩٣١ م
الأمالى ، لأبى على القالى . دار الكتب ١٣٤٤
إمتاع الأسماع ، للمقرزى . تحقيق محمود شاكر . لجنة التأليف ١٩٤١ م
الباعث الحثيث ، شرح اختصار علوم الحديث ، للشيخ أحمد شاكر . صبيح ١٣٧٠
بقية الوعاة ، للسيوطى . السعادة ١٣٢٨
البيان والتبيين ، للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٦٩
تاج العروس ، للزبيدي . الخيرية ١٣٠٦
تاريخ بغداد ، للبغدادى . القاهرة ١٣٤٩
التصحيف والتحريف ، للعسكرى . الظاهر ١٣٢٦
التعريف بالمصطلح الشريف ، لابن فضل الله العمرى . العاصمة ١٣١٢ .
تعريف القدماء ، تأليف لجنة من وزارة المعارف المصرية . دار الكتب ١٣٦٣
تنبيه الملوك والمكايد ، منسوب خطأ للجاحظ . مصورة دار الكتب برقم ٢٣٤٥
تهذيب التهذيب ، لابن حجر . حيدر أباد ١٣٢٥
الجمهرة ، لابن دريد . حيدر أباد ١٣٥١
الحيوان ، للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . الحلبي ١٣٥٧ — ١٣٦٤
خزائن الكتب العربية ، للكونت فيليب دى طرازى . بيروت ١٩٤٨ م
خطط المقرزى . النيل ١٣٢٤

- الديارات ، للشابسي . تحقيق كوركيس عاود . بغداد ١٩٥١ م
- رسائل الجاحظ ، تحقيق الجاجري وكراوس . لجنة التأليف ١٩٤٣ م
- شرح الحماسة ، للتبريزي . بتحقيق فريتغ . بون ١٨٢٨ م
- » » ، للرزوقي . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٢
- » المعلقات ، لابن الأنباري . مخطوطة دار الكتب المصرية
- » نخبة الفكر ، لابن حجر . الخانجي ١٣٢٧
- » نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد . الميمنية ١٣٢٩
- صبح الأعشى ، للقلقشندي . دار الكتب ١٣٤٠
- الصلة ، لابن بشكوval . مدريد ١٨٨٢
- العناية ، للجاحظ . مصورة معهد المخطوطات بالجامعة العربية .
- العققة والبررة ، لأبي عبيدة . مصورة معهد المخطوطات بالجامعة العربية .
- عيون الأثر ، لابن سيد الناس . القدس ١٣٥٦
- عيون الأخبار ، لابن قتيبة . دار الكتب ١٣٤٣ .
- الفهرست لابن النديم . الرحمانية
- مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف ١٣٦٩
- المزهر ، للسيوطي . الحلبي ١٣٦١
- مشارك الأنوار ، للقاضي عياض . السعادة ١٣٣٢
- المطالع النصرية . لنصر المهوريني . بولاق ١٢٧٥
- معجم ما استعجم ، للبكري . نشرة ويستفيلد .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . الحلبي ١٣٦٦
- مقدمة ابن خلدون . البية ١٩٢٨ م
- الميسر والقдах ، لابن قتيبة . تحقيق حب الدين الخطيب . السلفية ١٣٤٢
- نخب الذخائر ، لابن الأكفاني . تحقيق الأب أنستاس . المصرية ١٩٣٩ م
- نواذر المخطوطات . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف . من سنة ١٣٧٠
- الوزراء والكتاب ، للجهمشياري . الحلبي ١٣٥٧

مؤلفات ومحققات أخرى

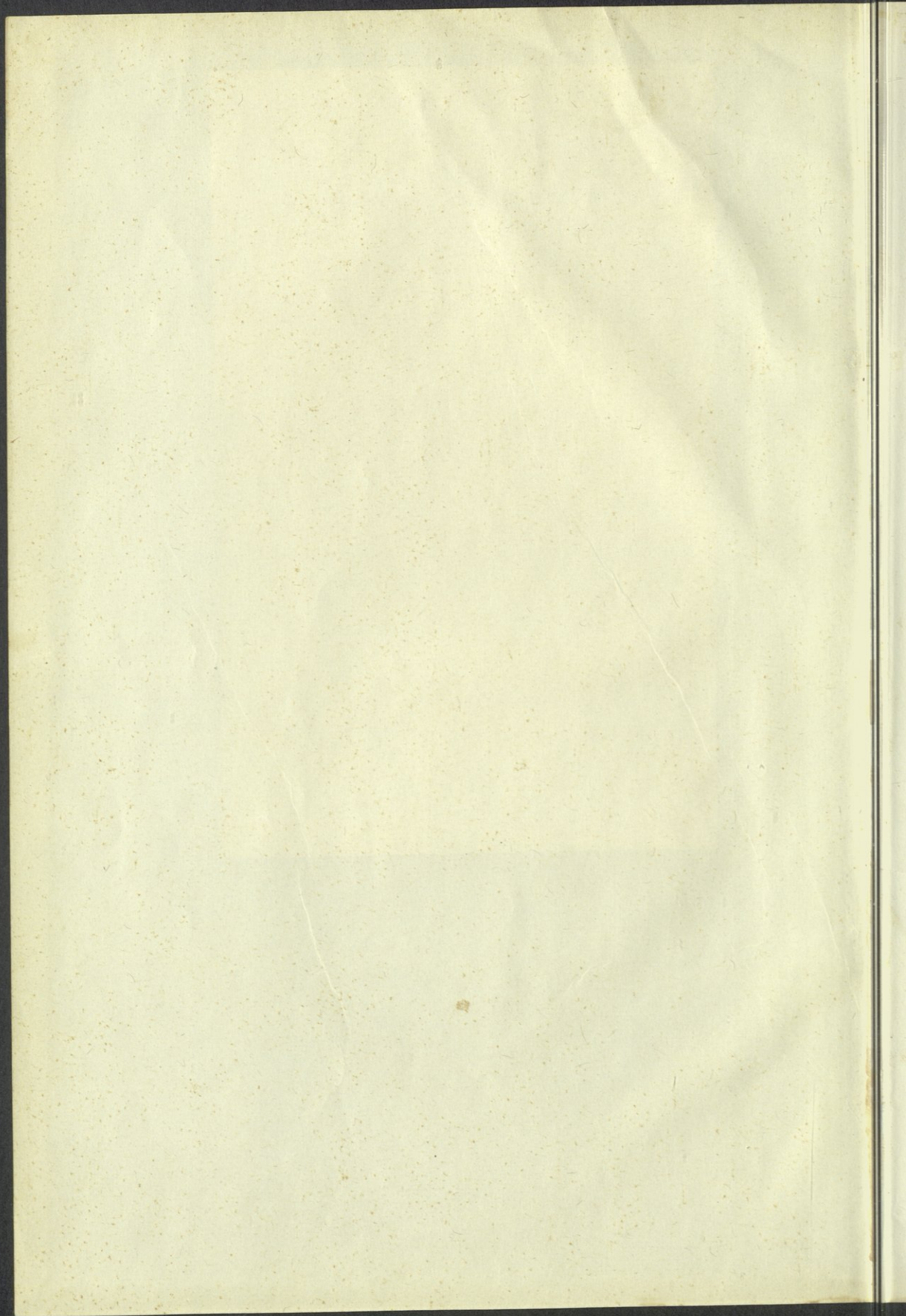
للمؤلف

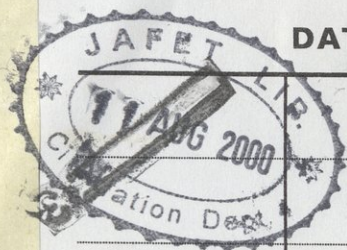
تطلب من مكتبة الخانجي بمصر والمثني ببغداد

مجلد	
١	اليسر والأزلام (بحث تاريخي اجتماعي أدبي لغوي)
٧	الحيوان ، للجاحظ
٤	البيان والتبيين ، للجاحظ
٦	مقاييس اللغة ، لابن فارس
٢	مجالس ثعلب
٤	شرح الحماسة ، للمرزوق
١	وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم
١	همزيات أبي تمام
١	المفضليات الخمس
١	المفضليات (بالاشتراك مع الشيخ أحمد شاكر)
١	إصلاح المنطق (» » » » »)
١	تعريف القدماء (بالاشتراك مع لجنة أبي العلاء)
٥	شروح سقط الزند (» » » » »)

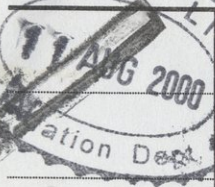
نوادير المخطوطات

سلسلة من المخطوطات الصغيرة النادرة في مختلف فروع الثقافة العربية ، تظهر في مجموعات ، يكون كل أربع منها مجلداً مستقلاً بفهارسه الفنية .
 ظهر المجلد الأول مشتملاً على ١٦ كتاباً من نفائس المخطوطات . والمجلد الثاني تحت الطبع ظهر منه المجموعتان الخامسة والسادسة .





DATE DUE

492.717:H33tA:c.1

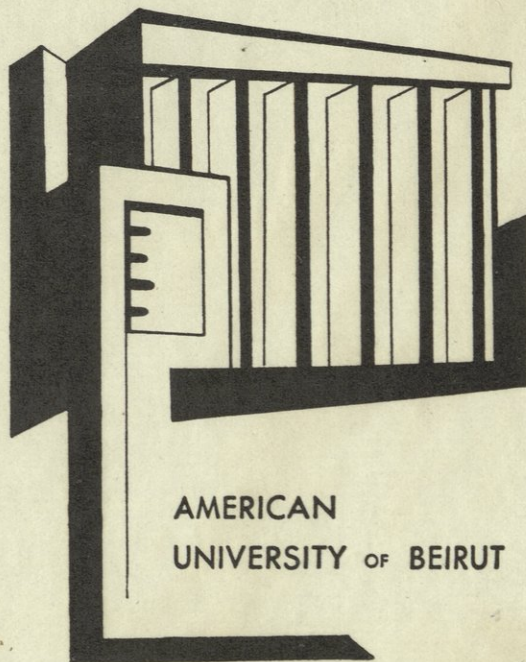
هارون، عبد السلام محمد

تحقيق النصوص ونشرها

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024956



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

492.717
H33tA
C.1